

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم التجارية

تخصص: تسيير مخزون LMD

طرق تقييم المخزونات في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة سوفيا للصناعات الغذائية

* تحت إشراف الأستاذ:

على ذهب

* من إعداد:

← عبد الرؤوف خضير

← عبد الكريم دلال

← سليم زيدي

الموسم الجامعي: 2014/2013

تمهيد :

تسعى جل المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق الوثبة التتموية الضرورية اللازمة للنهوض بإمكاناتها وتسطير أهدافها وتحقيق طموحاتها.

إذ يعتبر المخزون أحد الموضوعات الأساسية التي تواجهها الإدارة في المؤسسات الاقتصادية المختلفة، وهذا لا يعود فقط إلى أهمية الأنشطة التي يضطلع بها من أجل استمرار الانتاج، وإنما الحقيقية ما تمثله القيمة المالية للمخزون من موارد وتكاليف، ينبغي ان تستخدم بكفاءة عالية ولأن المخزون يؤدي إلى تجميد الموارد وتحمل التكاليف فإن النظرة السائدة في الوقت الحاضر تميل إلى اعتبار ان المخزن، لا بد منه، مما يستلزم خفضه إلى أدنى مستوى ممكن، إذ يتمثل هذا النشاطي جل العمليات التي تقوم بها المؤسسة والكفيلة برفع مردودها وزيادة فعاليتها.

ويتشكل أساسا في وظائفها الأساسية المتمثلة في التخزين، الانتاج، البيع والتسويق وبالنظر إلى أهمية هذه الوظائف في المؤسسة يظهر لنا جليا أهمية ذكر وظيفة التخزين (تقييم المخزون)، لكونها أساسية في ضمان استمرارية عمل المؤسسة فأى تقصير في تأدية هذه الوظيفة من شأنه أن يؤثر سلبا على سير المؤسسة ومن ثمة يؤدي بها إلى تحمل مخاطر التوازن بين مختلف وظائفها، وكذا وضع استراتيجية للتخزين ذلك لتحقيق تقييم الأمثل للمخزون والذي يعمل على ضمان استمرارية عمل المؤسسة.

الإشكالية:

ومن خلال هذا العرض تتبلور لنا معالم إشكالية البحث التي يمكن صياغتها على النحو التالي: كيف تتمكن المؤسسة من التقييم الأفضل لمخزوناتا لضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها؟

للإجابة على الإشكالية التالية قمنا بتحليلها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما هي أسباب الاحتفاظ بالمخزون؟

- ✓ ما هي السياسة المتبعة لمراقبة المخزون؟
- ✓ ما هي أفضل طرق تقييم المخزونات؟
- ✓ كيف تقوم مطاحن سوفييا بتقييم المخزونات؟

فرضيات البحث:

وقصد المعالجة الموضوعية للإشكالية موضع الدراسة تم بناء الفرضيات التالية:

1. تتبع المؤسسات مجموعة من النماذج لتسيير مخزوناتها تستجيب مع طبيعة نشاطها واحتياجاتها.
2. عملية التخزين تحتاج إلى مراقبة مستمرة ودقيقة.
3. تعتبر عملية تقييم المخزن أساسا فشل او نجاح المؤسسة.
4. يؤثر استعمال نماذج وطرق تقييم المخزونات على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وهو من خلال دراسة وعرض حالة تطبيقية.
5. إن نجاح مطاحن سوفييا يرجع إلى الطريقة الفعالة في تقييم مخزوناتها.

أهمية البحث:

1. إبراز دور وأهمية دور المخزون داخل المؤسسات في مختلف جوانبها المالية.
2. أهمية فهم مبادئ واكتشاف مختلف الطرق والأنظمة التي تستخدمها المؤسسات في تقييم المخزونات.
3. عرض وتحليل ومناقشة مختلف الأساليب والطرق العلمية والعملية التي يمكن استخدامها في تقدير المخزونات وكيفية تقييد تقييمها.
4. إبراز اهم القواعد المساهمة في تعيين تكاليف المخزون.

أهداف البحث:

1. إزالة التعقيد حول كيفية تقييم وترتيب عملية المخزون كأصل من أصول المؤسسة.
2. التعرف على كيفية التقييم الأمثل للمخزونات.
3. محاولة معرفة قواعد تقييم تكاليف المخزونات.
4. اكتشاف مختلف الطرق والأنظمة التي تستخدمها المؤسسات في رصد مخزوناتها.

منهجية البحث:

بغية إبراز بعض الجوانب المرتبطة بتقييم وكيفية معالجة المخزونات داخل المؤسسات للحفاظ على مركزها المالي فغن إعداد هذا البحث ثم استنادا على كل من المنهج الوصفي والتحليل والاستقرائي من خلال وصف المخزون وكافة مجريات العلية التقييمية للمخزونات وكذا تحليل واستقراء الوثائق المستمدة من الوحدة قيد الدراسة.

صعوبات الدراسة:

- قلة الدراسات السابقة لموضوع الدراسة.
 - ندرة المراجع فيما يخص النماذج وطرق تقييم وتكاليف- المخزونات.
 - صعوبة الحصول على الوثائق الملاحق الخاصة بالجانب التطبيقي.
 - الفرق الشاسع ما يطبق في المؤسسة وما يتم تناوله في البحوث النظرية الأكاديمية.
- محتوى الدراسة: من أجل معالجة الموضوعية قمنا بتقسيم البحث إلى أربع فصول منها ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي.

الفصل التمهيدي: من خلال الفصل التمهيدي تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول المؤسسة بما فيها تعريفها وخصائصها.

الفصل الأول: فقد كان عن دراسة معمقة للمخزون بما فيه المفاهيم العامة واهمية ووظيفة وتنظيم المخازن.

الفصل الثاني: فحاولنا التعرض من خلاله إلى تخطيط ومراقبة المخزون ثم تناولنا أهم النماذج العامة للمخزون ثم إلى أهم الطرق المساعدة على عملية تقييم وجرد المخزون.

الفصل الثالث: ومن أجل توضيح الجانب النظري في الواقع حاولنا القيام بدراسة تطبيقية وهذا ما قمنا به في الفصل الثالث بحيث اتجهنا إلى مطاحن سوفيا للصناعات الغذائية أين تطرقنا إلى تقديم عام للشركة سوفيا، وذكر هياكلها كلها ثم وضحنا من خلال الدراسة التفصيلية إلى طرق تقييم المخزونات في هذه المؤسسة وبعدها طبقنا إحدى هذه الطرق على هذه المؤسسة.

الفصل التمهيدي

مدخل إلى المؤسسة

تمهيد

تعتبر المؤسسة اللبنة الأساسية لأي اقتصاد كان إذ عليها تتوقف حياة الاقتصاد حين تسعى جميع المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق الوثبة التنموية الضرورية اللازمة للنهوض بإمكاناتها وتسطير اهدافها وتحقيق طموحاتها.

إذ تعتبر التنمية حتمية تسعى المؤسسة إلى الوصول إليها لتحقيق نشاطاتها الممارسة تبعا للقطاع الذي تنتمي إليه فهي تعتمد على السياسات المثلى والمناهج العلمية والطاقة البشرية والمادية لإنتاج السلع وتقديم الخدمات الكفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة ومن ثم الوصول إلى زيادة رقم اعمالها مع ضمان سيرورة نشاط المؤسسة واستمراريته.

ونهدف من خلال دراسة هذا الفصل إلى تسليط الضوء على النشاط الاستغلالي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لكل تطور وتحقيق الهدف إذ يتمثل هذا النشاط في جل العمليات المتمثلة في الوظائف الأساسية من شراء، إنتاج، تخزين، بيع وبالنظر إلى اهمية هذه الوظائف يظهر لنا جليا اهمية وظيفة التخزين لكونها الأساسية في ضمان استمرار عمل المؤسسة حيث ان أي تقصير يؤثر سلبا على سيرها.

ولقد قسمنا الفصل التمهيدي إلى مبحثين يتناول المبحث الأول مفهوم المؤسسة خصائصها، وأناقها للنقل بعد ذلك إلى المبحث الثاني الذي يضم أهداف ووظائف المؤسسة دون ان ننسى ما لوظيفة التخزين من اهمية وعلاقتها بالوظائف الأخرى.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة

تتباين المعالجة الاقتصادية لمفهوم المؤسسة بتباين أطر المداخل أو الرؤى التصور للموضوع محل الاهتمام ولقد تراوحت هذه المداخل والرؤى بين النظر إلى المؤسسة كوسيلة أو أداة للنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات أو كنظام لتحقيق الأهداف والتغلب على الصراعات وزيادة الاستقرار أو كنسق مفتوح بتبادل المواد الخام والمنتجات مع البيئة وغير خاف أن مقولة النظام المفتوح أصبحت تشكل إحدى المتطلبات الأساسية في التعريفات الاقتصادية الحديثة وفي ضوء هذه الخلفية يمكننا تقديم جملة من المفاهيم المتباينة حول المؤسسة لأنه من الصعب الاعتماد على تعريف واحد يشمل مفهوم المؤسسة وذلك عائد للأسباب التالية:

- التطور المستمر الذي تشهده المؤسسة الاقتصادية في تنظيمها وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها وخاصة في القرن الـ 20.
- تشعب واتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية سواء الخدمية منها أو الانتاجية وقد ظهرت مؤسسات تقوم بعدة انواع من النشاطات في نفس الوقت وفي أماكن مختلفة مثل: المؤسسات المتعددة الجنسيات.
- اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والأيدولوجيات (الاشتراكية الليبرالية).

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة وخصائصها

1. مفهومها:

قبل الخوض في دراسة وتحليل مختلف الوظائف الموجودة داخل المؤسسة يجدر بنا تقديم بعض المفاهيم العامة والضرورية حول المؤسسة والتي نسردها فيما يلي:

1-1- عند بعض المفكرين:

يعرف ماركس المؤسسة الرأسمالية بأنها عبارة عن: <<عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت تحت إدارة رأس مال وفي نفس المكان من أجل نفس النوع من السلع>>(1).

كما يعرفها ناصر دادي عدون بـ: <<كل هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الانتاج او تبادل سلع وخدمات مع اعوان اقتصاديين آخرين او القيام بكليهما معا(انتاج+ تبادل) لغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي توجد فيه تباعا لحجم ونوع النشاط>>(2).

أما بالنسبة لمكتب العمل الدولي: <<هي كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي ولهذا المكان سجلات مستقلة>>(3).

1-2- المفهوم العام:

الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الانتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من اجل تحقيق الهداف التي اوجدت المؤسسة من أجلها(4).

(1) - سعيدة حركات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر موجبات تكيف وآليات التأهيل مفتاح التنافسية" سنة 2006-2007، ص 05.

(2) - الموقع الالكتروني: <http://communication.Akbar.montada.com> بتاريخ 2010/12/07.

(3) - الموقع الالكتروني: <http://www.sidi.amer.com> بتاريخ 2010/11/08.

(4) - عمر صخري، اقتصاد مؤسسة، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون- الجزائر، 2003، ص 24.

1-3- المفهوم الاقتصادي:

هي عبارة عن كيان يضم وحدات (فروع) إنتاجية وموارد بشرية تتكامل فيما بينها بهدف تقديم سلع وخدمات تلبي احتياجات المستهلكين محققة في ذلك الغرض الذي انشأت من أجله⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى ان محيط المؤسسة تتميز بالديناميكية لذلك يجب التفاعل معه بهدف تحديد كل المتغيرات (كمية، نوعية، مباشرة، غير مباشرة، داخلية وخارجية) المؤثرة في قرارات مؤسسة بهدف التسيير الجيد لها.

1-4- المفهوم القانوني:

• أي مؤسسة يجب أن تكون لها صفة شخصية قانونية مستقلة أي عليها حقوق وواجبات من ضمن حقوقها.⁽²⁾

- تحمل اسما مستقلا
- ذمة مالية مستقلة
- خطة اقتصادية او برنامج تنمية
- حقوق الملكية والاختراع والبراءة

وأما واجباتها:

- القيام بالإنتاج
- احترام القوانين (دفع ضريبة، معايير الانتاج).
- القيام بالتشغيل
- التسويق.

(1)- RUIOLE BERENNE MANN- SABINE SEPAPI-ECONOMIE D'ENTREPRISE Dunod, PARIS 2001, P41.

(2)- سعيدة حركات، مرجع سبق ذكره، ص6.

❖ المصطلحات المضاهية لمصطلح المؤسسة:

إن من خلال قيامنا بهذه الدراسة حول المؤسسة لفتنا انظارنا ان هذه الوحدة الانتاجية تسمى بعدة تسميات فوجدنا ان هذا التباين قد يكون ناجم عن طبيعة نشاطها او إطارها القانوني او حتى مركزها الاقتصادي او المرحلة التشغيلية التي وصلت إليها، او مدى مباشرة التعامل مع جمهور المستهلكين... إلخ، فقد تكون المؤسسة صغيرة الحجم تقتصر فعاليتها على القيام بعملية انتاجية معينة، فتسمى عندئذ بالمشغل "manufacture" أو بالمشروع "Projet" وقد تكون متوسطة الحجم تقوم بالإشراف على مشروعين او اكثر فتسمى عندئذ بالمنشأة او الوحدة الانتاجية وقد تكون كبيرة الحجم تشرف وتدير عدة منشآت او مشاريع الوحدات إنتاجية فتسمى بالمؤسسة او المقولة "Firmer/enterprise"⁽¹⁾ وكماولة للقضاء على هذا اللبس نحاول استعراض بعض المفاهيم:⁽²⁾.

- **المنظمة:** هي مجموعة من الأفراد يتبعون منطق منظم للوصول إلى هدف محدد.
- **المنشأة:** مشروع او جزء من مشروع له موقع ثابت يقوم بأداء نوع او اكثر من الأنشطة الاقتصادية تحت إدارة واحدة وقد يكون حائز المشروع شخصا طبيعيا او اعتباريا او جهة حكومية.
- **المشروع:** يقصد به من الناحية الاقتصادية أي تنظيم يعمل على الانتاج والمبادلة او يرمي إلى تداول الأموال والخدمات بهدف الحصول على الربح فهو عبارة عن فكرة فقط لم يجسد على أرض الواقع.
- **الشركة:** هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان او اكثر بان يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال او عمل لاقتسام ما قد ينشأ من هذا الموضوع من بربح او خسارة.

(1) - أحمد طرطار تقنية المحاسبة العامة فب المؤسسة-2 ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية- بن عكنون- الجزائر، 2002، ص 15.

(2) - الموقع الإلكتروني: <http://www.brdiscussion.com> بتاريخ 2010/11/28.

- المؤسسة: هي هيكل اقتصادي واجتماعي يضم فرد او عدة أفراد يعملون بطريقة منظمة من اجل خلق منتجات او خدمات إلى زبائن في بيئة تنافسية أو يدر تنافسية.

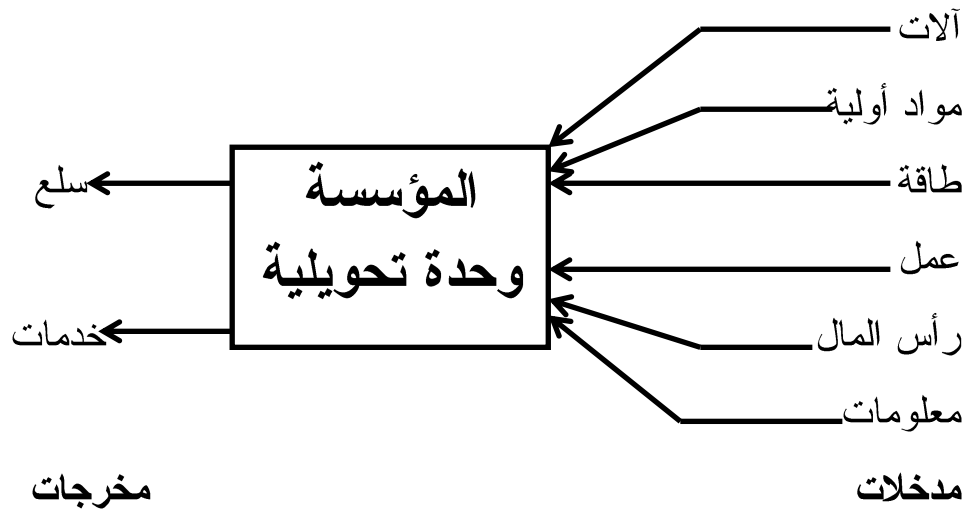
2. خصائصها

بعد عرضنا لجملة من المفاهيم حول المؤسسة يمكننا استخدامه و غربلة مجموعة من الخصائص والمميزات لهذا المصطلح نعرضها فيما يلي:

2-1- المؤسسة مركز للتحويل Centre de Transformation⁽¹⁾:

إن المؤسسة هي وحدة إنتاج بحيث تقوم بتحويل المدخلات التي تأخذها من المحيط إلى مخرجات في شكل سلع وخدمات تلبي حاجات المحيط والشكل (01) يوضح ذلك:

الشكل (01): المؤسسة مركز التحويل



Source: JEAN-LONGATTE-JAQUES MULLER-ECONOMIE D'ENTREPRISE Dunod, PARIS 2004, P01.

⁽¹⁾- JEAN-LONGATTE-JAQUES MULLER-ECONOMIE D'ENTREPRISE Dunod, PARIS 2004, P01.

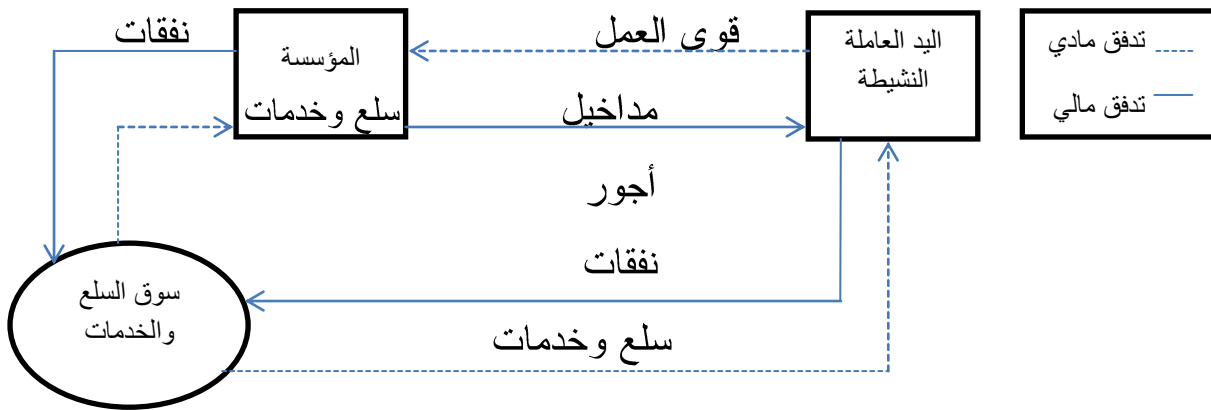
2-2- المؤسسة مركز التوزيع Centre de Réparation⁽¹⁾:

تعتبر المؤسسة المكان الذي يتم فيه تقسيم وتوزيع الأموال المتأتية من بيع السلع والخدمات وذلك تحت أشكال مختلفة لتستفيد منها مختلف الأعوان الاقتصاديين التي ساهمت في العملية الانتاجية مثل:

- الأجور التي توزع على العمال الأجراء.
- الأرباح ومدخيل أخرى التي توزع على الملاك الذين خاطروا برؤوس أموالهم سابقا.
- مستحقات الأيجار الخاصة بالمقرات والمعدات الخاصة بالمؤسسة.
- دفع مستحقات الموردين.
- تسديد الضرائب والاشتراكات في الضمان الاجتماعي.

والشكل التالي يوضح الخاصية كما يلي:

الشكل (02): المؤسسة مركز للتوزيع



**Source: JEAN-LONGATTE-JAQUES MULLER-ECONOMIE D'ENTREPRISE
Dunod, PARIS 2004, P02.**

⁽¹⁾- I Bid, P02.

2-3- المؤسسة مركز للقرارات الاقتصادية Centre de Décisions:

تلعب المؤسسة دورا مهم في الاقتصاد باعتبارها مركزا للقرارات الاقتصادية التي تخص: نوع المنتجات كمية المنتجات، الأسعار التوزيع، التصدير، الاتصال... إلخ. تتمثل هذه القرارات في الاختبارات في استعمال الوسائل المحددة للوصول بأكثر فعالية للأهداف المسطرة ذلك لأن المؤسسة عند قيامها بمختلف نشاطاتها تجد نفسها مجبرة على اتخاذ قرارات متعددة على مختلف المستويات وفي فترات مختلفة (قصيرة، متوسطة، طويلة) وحسب درجة أهميتها (استراتيجية، تكتيكية، عملية) (1).

2-4- المؤسسة شبكة معلومات Réseau d'informations:

إن اتخاذ القرارات الرشيدة يتطلب معلومات من مصادر مختلفة (داخلية، خارجية، عن المؤسسة) وبالتالي يتحتم على المؤسسة إعداد أنظمة قادرة على إنتاج المعلومات أو ما يسمى بنظام المعلومات وتحويلها إلى المقررين (نظام اتصالات) من أجل انجاز المهام المنوطة بهم على أكمل وجه وتعتبر الشبكة المعلوماتية والاتصالية بمثابة العنصر الحيوي للمؤسسة (2).

المطلب الثاني: أصنافها

يمكن للمؤسسات ان تأخذ أشكالا متعددة ونظرا للامتيازات التي تتمتع بها والالتزامات التي تخضع لها دون سواها فقد يكون من الضروري تصنيفها حسب معايير مختلفة نذكر أهمها:

1. حسب طبيعة النشاط: يعتمد تصنيف المؤسسات في هذا المعيار على ائتلاف الأنشطة والأهداف لكل مؤسسة والتي يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

(1) - فرحات غول، الوجيز في اقتصاد مؤسسة، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008، ص11.

(2) - مرجع نفسه، ص ص 11-12.

1-1- المؤسسة الانتاجية:

وهي تلك المؤسسات التي تناط بها مهمة إنتاج السلع، بغية تلبية حاجيات المجتمع فهي-إذن- تخضع بعض انواع المواد الأولية لتغيير او تحويل معينين، عبر او بواسطة وسائل التشغيل المتاحة وبإشراف وإدارة وتنفيذ القوى البشرية، وهذا في ظل معطيات الطبيعة وبمعنى آخر، فهي- أي المؤسسة- عبارة عن تلك الوحدة الانتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المادية عن طريق الاستخراج، او عن طريق تحويل الخصائص الفيزيائية او الكيميائية للمواد الطبيعية (الأولية)، او عن طريق التكرير او التصفية لتنقية هذه المواد وعزلها عن الشوائب وبالتالي جعلها صالحة للاستعمال... إلخ⁽¹⁾.

1-2- المؤسسة التجارية:

هذا الاسم- مؤسسة تجارية- يطلق على كل مؤسسة مكونة من مجموعة من عمال او موظفين يعملون لغايات ربحية او للتحصيل المالي وأهم اهدافها هو تسويق بضائع قد تنتجها المصانع التابعة لها⁽²⁾، او تقوم بشرائها وذلك بقصد بيعها كما هي دون أن يجرى عليها اي تحويل⁽³⁾

1-3- المؤسسة الخدمية:

وهي كل مؤسسة يكون غرضها الأساسي هو تقديم خدمة لإشباع حاجة او حاجات معينة لدى طالبها، وتكون هذه الخدمة في شكل سلسلة من النشاطات ذات طبيعة غير ملموسة ومن أمثلة هذه المؤسسة: الفنادق، المطاعم، المستشفيات، والمؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات الخدمية الأخرى⁽⁴⁾.

(1) - أحمد طرطار "مرجع سبق ذكره، ص16."

(2) - الموقع الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org> بتاريخ 2010/12/02.

(3) - محمد نواصر، نور الدين طيبي "مبادئ المحاسبة" ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون-الجزائر، ص08.

(4) - الموقع الإلكتروني: rcwebluedid.net/rc4/01 بتاريخ 2010/12/22.

1-4- المؤسسة المالية:

وهي التي تقوم بالنشاطات المالية وتمثل أصولها في أصول مالية مثل: القروض والأوراق المالية بدلا من المباني والآلات والمواد الخام فالمؤسسات المالية تقوم بتقديم قروض للأعوان الاقتصاديين وتستثمر في أوراق مالية بالإضافة إلى تشكيلة من الخدمات الأخرى مثل، التأمين، الضمان الاجتماعي⁽¹⁾.

2. حسب الطبيعة القانونية (طبيعة الملكية)

ترتبط الطبيعة القانونية للمؤسسة بشكل ملكيتها على اعتبار ان شكل الملكية هو المحدد لنمط القوانين والأنظمة التي تحكم إجراءات وقواعد تسييرها... ويتجلى تصنيف المؤسسة وفق هذا المعيار في ثلاث أنواع على النحو التالي:

2-1- المؤسسة العامة:

وهي تلك المؤسسات التي تؤول ملكيتها إلى الدولة باسم المجتمع، مثل المؤسسات الوطنية والولائية والبلدية وتدار-هي الأخرى- وفق القوانين وإجراءات متميزة تحدد قواعد تسييرها حيث⁽²⁾ تتكفل الدولة بتوفير رؤوس الأموال اللازمة وتشرف على سيرها وتحدد استراتيجيتها واهدافها وتحمل ديونها وأعباءها وتقرر عادة استثمار أرباحها او توزيعها او توزيع جزء منها⁽³⁾.

2-2- المؤسسة الخاصة:

وهي تلك المؤسسات التي تؤول ملكيتها إلى شخص واحد او مجموعة من الأشخاص كالمشاريع الفردية وشركات الأشخاص وشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات

(1) - الموقع الالكتروني: www.bonkofrabestine.com بتاريخ 2010/12/22.

(2) - أحمد طرطار "مرجع سبق ذكره، ص 17".

(3) - عبد الكريم بن عراب، تسيير المنشأة، مطبعة جامعة منتوري قسنطينة، 2003-2004، ص 14.

المساهمة على ان كل نوع من هذه الشركات تحكمه نمط قانوني معين يحدد طرق وإجراءات تسييرها⁽¹⁾.

وتنقسم المؤسسة الخاصة إلى:⁽²⁾

- المؤسسة الفردية: تقدم الأموال بالنسبة للشركة من قبل شخص خاص
- الشركة: تقدم الأموال بالنسبة للشركة من قبل شخصين او عدة أشخاص خواص وقد أبرز القانون التجاري ثلاث أشكال من مؤسسات الخاصة.
- شركة تضامن (شخصان او عدة أشخاص) مسؤولين بصورة غير محددة.
- شركة ذات مسؤولية محدودة.
- شركة الأسهم.

2-3- المؤسسة المختلطة:

هي تلك المؤسسات التي تشترك الدولة أو إحدى هيئاتها مع الأفراد أو المؤسسات الأخرى في ملكيتها مع العلم ان تنظيم هذا النوع من المؤسسات تخضع كذلك لعدة ضوابط تحددها تشريعات واحكام خاصة والمثلة كثيرة بالنسبة للجزائر خاصة قطاع المحروقات⁽³⁾

3. التصنيف حسب الحجم:

يرج تصنيف المؤسسات حسب الحكم إلى اهمية المؤسسة ومكانتها في الاقتصاد وقد اختلف في عدد المعايير التي تمكن من التصنيف فهناك من يأخذ بعين الاعتبار عدد العمال ورقم الأعمال كمعيارين أساسيين للتصنيف وهناك من يضيف إلى ذلك القيمة المضافة وهنا سوف نعتمد على المعيارين الأكثر شيوعا وانتشارا وهما:

(1) - أحمد طرطار "مرجع سبق ذكره، ص 16-17"

(2) - محمد نواصر، نور الدين طيبي، "مرجع سبق ذكره، ص 09."

(3) - أحمد طرطار "مرجع سبق ذكره، ص 17."

3-1- معيار عدد العمال:

يصنف الاقتصاديون المؤسسة حسب حجمها هذا التصنيف يشمل المؤسسة التي تشغل شخص واحد وتسمى المؤسسة الجزئية (Micro Enterprise) ثم المؤسسة الصغيرة التي تشمل أقل من 20 أجيرا تليها المؤسسة المتوسطة التي يبلغ حجم التشغيل بها بين 20 و 500 أجيرا و المؤسسة الكبيرة بها أكثر من 500 أجير ويمكن التمييز بين المؤسسة الكبيرة والمؤسسة جد كبيرة حيث يشتغل في هذه الأخيرة أكثر من 1000 عامل⁽¹⁾.

3-2- معيار رأس المال:

يصنف الاقتصاديون المؤسسة حسب هذا المعيار إلى 03 انواع:

- المؤسسة الصغيرة: يكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون دينار .
- المؤسسة المتوسطة: يكون رقم أعمالها ما بين 300 مليون إلى 500 مليون دينار .
- المؤسسة الكبيرة: وهي المؤسسات التي يفوق رقم أعمالها 500 مليون دينار، مثل مركب الحجار للحديد والصلب⁽²⁾.

(1) - عبد الكريم بن أعراب "مرجع سبق ذكره، ص 15."

(2) - فوزي فيصل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان دراسة للتكاليف في مؤسسة اقتصادية لاكتساب ميزة تنافسية، س/هـ 2006-2007، ص 08."

المبحث الثاني: سيرورة المؤسسة

تقوم أي مؤسسة عند بداية سيرها بهيكله أهدافها وتنظيمها لتتمكن من تحديد وظائفها حيث تعبر هذه الأخيرة على مجموعة من المهام والمناصب والأعمال المجمعمة والمتجانسة والمتكاملة، تؤدي دورا معيناً ومنفصلاً إلى حد ما ومجموعها يمثل مختلف النشاط الاستغلالي للمؤسسة من تموين (شراء، تخزين)، الإنتاج، التمويل، التسويق، الموارد البشرية حيث يكون على رأس كل وظيفة مسؤولاً إدارياً.

بناءً على ما سبق سنتناول الوظائف الأساسية للمؤسسة والتي تساهم بصفة كبيرة في تحسين أداء المؤسسة في حالة حسن تنظيمها وكفاءة الموظفين العاملين فيها وتطور التكنولوجيات المعمول بها، ومنه إرضاء الزبائن من جهة، وتحقيق الأهداف المسطرة والأرباح من جهة أخرى، وهذا شريطة أن يكون هناك ما يسمى بالتعاقد والتكامل وتضافر الجهود بين مختلف الوظائف.

المطلب الأول: الأهداف الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية ووظائفها

1. أهدافها:

هناك العديد من الأهداف تسعى المؤسسات الاقتصادية الوصول إليها من خلال القيام بنشاطاتها (سواء كانت عمومية أو خاصة)، مع اختلاف هذه الأهداف باختلاف نشاط المؤسسة ونوعها وحجمها ونلخص أهم هذه الأهداف في العناصر التالية⁽¹⁾:

1-1- الأهداف الاقتصادية: تمثل أهم الأهداف الاقتصادية للمؤسسة فيما يلي:

- **تحقيق الربح:** يعتبر الربح من أهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة اقتصادياً، نظراً إلى حاجة المؤسسة إلى الأموال من أجل تحقيق الاستمرارية في النشاط والنمو، حيث أن تحقيق الربح يسمح بتوسيع نشاطات المؤسسة، تجديد التكنولوجيا المستعملة وتسديد

(1) - فرحات غول، "مرجع سبق ذكره، ص 13-15"

الديون، وطبعا تختلف درجة الاهتمام بالأرباح بين المؤسسة العمومية والمؤسسة الخاصة.

- **تحقيق متطلبات المجتمع:** إن تحقيق المؤسسة للناتج المسطرة يمر حتما عبر بيع الانتاج المادي (السلع) وتغطية تكاليفها، فهي تحقق طلبات المجتمع، وعليه يمكن القول بأن المؤسسة الاقتصادية تحقق هدفين في الوقت نفسه: تحقيق طلبات المجتمع (المستهلكين)، تحقيق الأرباح.

- **تحقيق عقلنة الإنتاج:** يتم ذلك من خلال الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج، ورفع انتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج وهو ما يسمح بتحقيق رضا المستهلكين والأرباح وتدني التكاليف وعكس ذلك يؤدي إلى إفلاس المؤسسة.

1-2- الأهداف الاجتماعية: تتمثل الأهداف الاجتماعية للمؤسسة فيما يلي:

- ضمان مستوى مقبول من الجور مقابل مجهوداتهم، وهو ما يسمح بتحسين مستوى معيشة العمال في ظل التطور السريع للمجتمعات مما جعل رغباتهم تتزايد باستمرار (منتجات جديدة...) وبالتالي ما على المؤسسات إلا تحسين الانتاج وتوفير امكانيات مالية ومادية اكثر فأكثر للعامل.

- الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال من خلال علاقات مهنية واجتماعية بين الأشخاص رغم اختلافاتهم في المستوى العلمي، الانتماء الاجتماعي والسياسي لأن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان الحركية المستمرة للمؤسسة وتحقيق اهدافها، او بعبارة اخرى ترسيخ ثقافة المؤسسة لدى عمالها.

- توفير التأمينات والمرافق للعمال (التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل التقاعد... الخ) فضلا عنالمرافق العامة مثل التعاونيات الاستهلاكية والمطاعم.

1-3- الأهداف الثقافية والرياضية: تتعلق هذه الهداف بالجانب التكويني والترفيهي، ومن بينها:

- توفير الوسائل الترفيهية والثقافية، التي تعمل على إفادة العمال وأبناء العمال (المسرح المكتبات، الرحلات...إلخ) لن ذلك له الأثر البالغ على مستوى العامل الفكري والرضا والشعور باهتمام المؤسسة به والعمل على تحسين مستواه وكفاءته من أجل مسايرة تطورات العصر.
- تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى، حيث انه مع تطور وسائل الانتاج السريع أصبح العديد من العمال لا يتحكمون في هذه التكنولوجيا بصفة جيدة وبالتالي فلا بد من تدريبهم(سواء الجدد او القدامى) تدريباً كفيلاً يمكنهم من التحكم الجيد في استعمال الوسائل الجديدة وهو ما يسمح بالرفع من مردودية المؤسسة.
- تخصيص أوقات للرياضة حيث تعمل العديد من المؤسسات الحديثة على اتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد فضلاً عن إقامة مهرجانات للرياضة العمالية، مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة يتخلص من الخمول ويعطيه الحيوية في العمل.

1-4-الهدف التكنولوجية: من خلال قيام المؤسسة بالبحث والتطوير، وذلك بتوفير إدارة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الانتاجية علماً وترصد لها مبالغ كبيرة.

2. وظائفها:

من خلال الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة يمكن تحديد الوظائف التي تتكون منها وقد تختلف هذه الوظائف من حيث العدد من مؤسسة إلى أخرى لأسباب ترجع إما لحجم المؤسسة او طبيعة نشاطها ولكن المتفق عليه هو أن جل المؤسسات تتشابه في الوظائف الأساسي التي تعتمد عليها لبلوغ اهدافها والتي تتمثل فيما يلي:

2-1-وظيفة التمويل:

إن وظيفة التمويل تعبر عن مقدرة المؤسسة في البقاء والاستمرار فهي تعمل على توفير الأموال الضرورية لسير اعمال المؤسسة وذلك بالبحث عن مصادر الأموال التي تدر على المؤسسة أفضل العائدات تقوم هذه الوظيفة بتأمين التوازن المالي بين عائدات

الفصل التمهيدي _____ مدخل إلى المؤسسة

المؤسسة من مبيعات منتجاتها والالتزامات المختلفة عليها ومن اهم أهداف هذه الوظيفة العمل على احتفاظ المؤسسة بنقدية كافية تجعلها قادرة على مقابلة التزاماتها عند حلول مواعيدها كما يدخل ضمن هذه الوظيفة النشاط المحاسبي في المؤسسة والمراقبة الدائمة لتكافؤ والتوازن بين المال المحتاج إليه والمال المتوفر لديه.

2-2- وظيفة الشراء⁽¹⁾:

لا تعمل المؤسسة على عملية البيع فقط بل عليها ان تقوم بعملية الشراء اولا فعليها ان تبحث عن مصادر الانتاج واختيار الأفضل منها والتعاقد معه أفضل كفاية ممكنة وعناصر الانتاج هي الأيدي العاملة والآلات والمواد الأولية والتجهيزات التي هي سلع تباع وتشتري كما تقوم المؤسسة بتحديد سياسات الشراء ووضع المواصفات والمميزات التي يجب ان تتوفر في عنصر الانتاج ثم تحديد الكمية التي يجب شرائها من كل عنصر انتاجي.

2-3- وظيفة الانتاج⁽²⁾:

تعد من اهم وظائف المؤسسة على الإطلاق حيث ان المؤسسة إنما تنشأ للإنتاج سواء الانتاج ثقافيا، صحيا، ماليا، عسكريا أو انتاجا صناعيا.

فمثلا المؤسسة الصناعية تتعلق وظيفة الانتاج بخلق المنافع الشكلية للمواد والخدمات بتحويلها إلى سلع يمكن ان تشبع رغبات المستهلكين من ناحية وتوفر المال للمساهمين من ناحية ثانية ان هذه الوظيفة تنطوي على العمليات الانتاجية داخل المصنع والحصول على المواد وتخطيط الانتاج ورقابة الانتاج وجودته...إلخ

(1) - كامل محمد المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

(2) - الموقع الالكتروني: <http://shrsc.com> بتاريخ 2010/11/10.

2-4-وظيفة البيع:

تعتبر وظيفة التسويق من اهم الوظائف المشروع الاقتصادي الذي يعمل على انتاج السلع والخدمات ليس من أجل الاستهلاك الذاتي بل لعرضها لإشباع رغبات الآخرين من أبناء المجتمع وهذا بدوره يعبر عن سعادته بالمنتجات ومدى تحقيقها لرغباته بمقدار إقباله على شرائها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل للمؤسسة فإذا فشلت المؤسسة في القيام بهذه الوظيفة بكفاية اقتصادية واستمر هذا الفشل فترة طويلة فإنها ستجد نفسها عاجزة عن البقاء والاستمرار ويسمى هذا النشاط الذي تقوم به المؤسسة لإقناع المجتمع والحصول على المشتريين لسلع بوظيفة البيع⁽¹⁾.

وتعهد وظيفة التسويق إلى إدارة خاصة تدعى (إدارة التسويق) التي تستخدم أساليب متعددة لإقناع الجمهور بالشراء.

2-5-وظيفة التسهيلات:

تتكون هذه الوظيفة من وظائف أخرى متفرعة ولا تخصص لها دائرة مستقلة في أكثر الأحيان فتصميم الانتاج يتعلق مباشرة بوظيفة الانتاج يقوم على الرسم والتصميم والفحص الفني لنموذج السلعة ويستمد قسم التصميم معلوماته من مصادر مختلفة فالمبيعات تزوده بأذواق المستهلكين وإدارة الشراء تزوده بخصائص وانواع الأولوية المتوافرة في السوق وتزوده المالية بحسابات التكاليف وما يتوافر من اموال كي لا تزيد تكلفة السلعة عن الإمكانيات المالية⁽²⁾.

وتتضمن وظيفة التسهيلات أيضا عمليات النقل داخل المؤسسة وخارجها فهي تسهل نقل المواد الأولية إلى الإدارات المتخصصة ونقل بضاعة تحت تشغيل إلى الإدارات الأخرى لإتمام تصنيعها ثم نقل البضاعة الجاهزة إلى المخازن او مرافق التوزيع الخارجية أي إلى الزبائن.

(1) - كامل محمد المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

(2) - مرجع نفسه، ص 90.

2-6- وظيفة الموارد البشرية:

هي دراسة كل الجوانب المتعلقة بالعنصر البشري في المؤسسات من بحث واختبار العاملين ذوي كفاءات المناسبة وتسيير جهودهم وتوجيه طاقاتهم وتنمية مهاراتهم وتحفزهم وتقييم أعمالهم وتبحث في مشاكلهم وتقوي علاقات التعاون بينهم وتزود ثقتهم بالإدارة وتخلق روح التعاونية بينهم وبذلك تساهم في تحقيق الهدف الكلي للمؤسسة⁽¹⁾.

2-7- وظيفة التخزين⁽²⁾:

تعرف عملية التخزين على انها الاحتفاظ بالمواد إلى حين استعمالها، ضمن شروط السلامة بالإضافة إلى تعديل حركة تدفق المواد وضبطها مع الزمن والكميات.

تبدأ هذه العملية عند استلام المواد والسلع الواردة لدى قسم الشراء وإيصالها إلى قسم المخازن، اول هذه المهام هو المراقبة عند دخول المواد للمخزن للتأكد من موافقة ما دخل ماديا مع ما سجل في الفواتير، ثم تحتفظ المخزونات وترتب وتتابع بانتظام بالتنسيق مع كل من قسم الشراء والانتاج وحتى قسم المبيعات لأن المواد المخزنة ليست فقط مواد اولية بل حتى نصف مصنعة وتامة الصنع موجهة للبيع.

المطلب الثاني: اهمية وظيفة التخزين وعلاقتها بالوظائف الأخرى

1. أهمية التخزين:

تعتبر وظيفة التخزين من الوظائف الحيوية للكثير من المنظمات بصرف النظر عن طبيعتها او ملكيتها، وهي تكتسب اهمية متزايدة في المؤسسات الصناعي كما ان لها اهميتها في المؤسسات الحكومية⁽³⁾.

فوظيفة التخزين تؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا في العمليات الانتاجية او الخدمية، فذلك لأنها توفر مستلزمات الانتاج من مواد خام او قطع غيار او معدات عند الحاجة عليها عن

(1) - الموقع الالكتروني: <http://etudianty.net> بتاريخ 2010/11/12.

(2) - الموقع الالكتروني: <http://communication Akbar montada.com> بتاريخ 2010/12/07.

(3) - كامل محمد المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

طريق صرفها بالكميات المطلوبة من المخازن (بالتعاون مع وظيفة الشراء) كما ان لهذه الوظيفة تأثيرا في النشاط التسويقي، لأن التخزين يختص باستقبال السلع النهائية تامة الصنع والمحافظة عليها لحين الحاجة إليها، وبوجه عام يمكن القول، طالما هناك عملية شراء فلا بد من ان يتبعها عملية تخزين لما تم شراؤه وبناء عليه لا يمكن ان نتصور منظمة ما مهما كان نوع وطبيعة عملها، ولا يوجد وظيفة تخزين ومخازن، فالتخزين ضرورة حتمية لا غنى عنها مهما صغر حجم المنظمة او كبر.

ولا شك ان إهمال هذه الوظيفة يترتب عليه الكثير حيث تؤثر في تكلفة الانتاج إجمالاً ومن ثم على مركز المؤسسة التنافسي.

وقد استطاعت الكثير من المؤسسات تحقيق وفورات ملحوظة وخفض تكاليف انتاجها تتجه ترشيد عمليات التخزين، وتبني السياسات الملائمة بشأنها

2. علاقة وظيفة التخزين بالوظائف الأخرى في المؤسسة:

إن نظام أي مؤسسة انتاجية هو نظام مفتوح ويتكون من أنظمة فرعية حيث لان نجاح أي نظام فرعي لا يعتمد على نفسه فقط بل يعتمد على العلاقات المتبادلة التي تربط كل نظام فرعي بآخر والتي تؤثر على كفاءة كل منها وتمثل وظيفة التخزين أحد هذه النظم الفرعية والتي تربطها علاقات مختلفة ومتنوعة مع الوظائف الأخرى وعليه فإننا سوف نستعرض هنا علاقة وظيفة التخزين بالوظائف الأخرى⁽¹⁾.

(1) - كامل محمد المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

2-1- العلاقة بين وظيفة التخزين ووظيفة التمويل:

هناك تبادل مستمر للمعلومات بين وظيفتي التخزين والتمويل حيث تعطي هذه المعلومات التفاصيل اللازمة للتحقق من القيود الدفترية للموجودات المخزنة والمعلومات المتعلقة بتكلفة المخزونات والرقابة على رأس المال المستثمر فيه.

وتقوم إدارة التمويل في العادة بأرسال قوائم مالية دورية إلى وظيفة التخزين توضح تكلفة العمل في المخازن وتنصح بالاتجاه ناحية الوفورات في نواح معينة.

خلاصة الفصل

يعد التطرق إلى مختلف جوانب المؤسسة يتضح لنا ان لها دور هام في الاقتصاد الوطني وحتى العالمي مما يلزم على المسيرين التصرف بعقلانية والاهتمام، بجميع وظائف المؤسسة فلكل منها دور وأهمية بارزين ولمعرفة مدى نجاعة المؤسسة في المحافظة على استمراريتها سوف نتطرق في الفصل الموالي إلى المخزون الذي يعتبر من اهم الدعائم المكونة لها من خلال كيفية تقييمه والطرق المتبعة في ذلك.

الفصل الأول

المخزونات ووظيفة التخزين

تمهيد:

يمثل المخزون موردا هاما في العديد من الوحدات الاقتصادية ومن ناحية أخرى يكتسب المخزون أهمية بصفة خاصة لأن أساس تقييمه له أثر مباشر على نتائج النشاط (جدول النتائج والميزانية)، وبالتالي يتطلب وصف طبيعة المخزون وقياسه عناية كبيرة جدا. لذا سنحاول في هذا المبحث التعرض إلى ماهية المخزون (أهم التعاريف الخاصة به وأسباب الاحتفاظ به) وأنواع المخزون ومكوناته في أس مؤسسة اقتصادية بالإضافة إلى العمليات المتعلقة بالمخزون

المبحث الأول: ماهية المخزون

المطلب الأول: مفهوم المخزون

إن المؤسسات خاصة الانتاجية منها لا تستطيع القيام بنشاطاتها دون توفير عنصر هام وحساسا يشكل محور النشاط الاقتصادي وهو المخزون ومن الطبيعي أن يكون هناك قدر من الاختلاف في المخزون بين المؤسسات لتتوزع اختصاصاتها وذلك حسب استراتيجية وأهداف كل مؤسسة.

- **تعريف المخزون:** هناك عدة تعاريف للمخزون يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

• **التعريف الأول:** يعبر بعض الكتاب عن لفظ المخزون بقولهم أنه يشمل أي مورد غير مستغل تحتفظ به المؤسسة للاستخدام مستقلا أو عند الحاجة، ومن هذا المفهوم فإن المخزون كلفظ عام لا يقتصر فقط على الأرصدة او الكميات التي تحتفظ بها المؤسسات من المواد لمواجهة الظروف المقبلة وإنما يشمل جميع المواد الخرى مؤجلة الاستخدام لحين الحاجة إليها، بما في ذلك الأرصدة المالية والبشرية والاحتياجات المختلفة من الآلات والمعدات ومصادر الطاقة وغيرها من الموارد⁽¹⁾.

• **التعريف الثاني:** يعرف مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) المخزونات في إطار المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 والمتعلق بالمخزونات على أنها كل عناصر الأصول

(1) - عبد العزيز جميل مخيمر، إدارة المشتريات والمخزون، النشر العلمي والمطابع، جامعة، الملك سعود، 1997، ص177.

التي يتم اقتناؤها لغرض إعادة بيعها في إطار النشاط العادي للمؤسسة، او في شكل منتجات جارية (قيد الانجاز) أو المواد الأولية واللوازم التي تستهلك خلال المسار الإنتاجي او تقديم الخدمات⁽¹⁾.

• **التعريف الثالث:** يتضمن اصطلاح المخزون السلع التي أعدت للبيع وفقا للنشاط العادي في مجال الأعمال، وكذلك المواد الأولية والمهمات التي تستخدم في عملية الانتاج بغرض البيع⁽²⁾.

ومن خلال التعاريف السابقة نستطيع القول بان المخزون هو عبارة عن تلك الموارد والمنتجات بمختلف أنواعها التي تحتفظ بها المؤسسة في مكان معين يسمى المخزن وذلك لحين الحاجة إليها.

المطلب الثاني: أسباب الاحتفاظ بالمخزون

على الرغم من تفاوت الأهمية النسبية لأسباب الاحتفاظ بالمخزون من منشأة إلى أخرى ومن صنف إلى آخر فغنه يمكننا إجمال تلك الأسباب في ثلاث مجموعات رئيسية هي⁽³⁾:

1. التأمين والحماية ضد المخاطر: تظهر نتيجة الحاجة إلى الاحتفاظ بالمخزون في

المؤسسات للظروف الغير العادية او الغير متوقعة او تلك التي لم تأخذ في الحسبان ومن أهم الأسباب التي تدخل ضمن هذه المجموعة ما يلي:

- احتمال زيادة حجم الطلب الفعلي من بعض الأصناف على حجم الطلب المتوقع عليه.
- احتمالات طول فترة التوريد عن المتوسطات المتوقعة لها مما يؤدي إلى تأخير وصول المواد المطلوبة عن المواعيد المحدد لها، وقد يحدث هذا التأخير ظروف خارجة عن إرادة المؤسسة.

(1) - عمورة جمال، المعالجة المحاسبية للمخزونات ووظيفة تقييمها، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية والتجارية، تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، ص8.

(2) - الدونس- هندرياتس، ترجمة خليفة أبو زيد، النظرية المحاسبية جامعة الإسكندرية، مصر، طبعة 2008، ص490.

(3) - عبد العزيز جميل مخيمر، مرجع سابق الذكر، ص:178،179.

- تغير الاحتياجات من المواد من فترة إلى أخرى نتيجة بعض المشكلات الفنية في التصنيع مثل الكسر والتلف أو نتيجة لعدم التساوي بين معدلات الانتاج بين المراحل الانتاجية المختلفة، وتظهر هذه الحالة في المؤسسات الصناعية عنها في المؤسسات التجارية.

- احتمالات تلقي المؤسسة لطببات طارئة أو أوامر مستعجلة من عملائها ورغبة المؤسسة في تجنب ما قد يترتب على عدم الوفاء بتلك الطلبات في مواعيدها من آثار غير مرغوب فيها.

2. الاستقرار والاستمرار: الأسباب التي تتعلق بهذه المجموعة تكمن في رغبة المؤسسة في استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة لديها بأكبر كفاءة ممكنة، وتحقيق نوع من الثبات أو الاستقرار النسبي في عملياتها، ومن أهم الأسباب التي تشملها هذه المجموعة ما يلي:

- المرونة في تخطيط وجدولة العمليات الانتاجية من خلال توفير للمواد اللازمة لمقابلة التوسعات المرتقبة وبالقدر المناسب.

- الموازنة بين معدلات الانتاج بين المراحل الانتاجية المختلفة، وذلك عن طريق الاحتفاظ بالكميات المناسبة من المواد تحت التشغيل.

- تحقيق الثبات أو نوع من الاستقرار النسبي في كل من حجم العمالة ومعدلات الانتاج وذلك من خلال الانتاج بمعدلات ثابتة والاحتفاظ بالكميات الإضافية لحين الحاجة إليها.

- تحسين مستوى خدمات العملاء وكسب ثقتهم عن طريق السرعة في مواجهة التغيرات في طلباتهم دون تأخير أو ارتباك في نوع العمل بالمؤسسة.

3. تحقيق وفورات اقتصادية: وتتمثل هذه المجموعة من الأسباب في رغبة المؤسسة في تحقيق بعض المنافع الاقتصادية، سواء في شكل أبراج أو في صورة تخفيض للتكاليف والأضرار المرتبطة بالمخزون ومن أهم الأسباب التي تنتمي إلى هذه المجموعة ما يلي:

- الاستفادة من خصم الكمية فكثيرا ما يقوم بعض الموردين بتخفيض أسعار البيع في حالة قيام المشتري بشراء كميات في مثل هذه الحالة قد تجد المؤسسة أنه من الأفضل الشراء بالكميات المطلوبة للاستفادة من الخصم حتى وإن كانت أكثر من حاجتها في هذه الفترة.
- الاستفادة من تقلبات الأسعار، وغالبا ما يشار إلى هذا الدافع من دوافع التخزين باسم المضاربة، ومضمونها قيام المؤسسة بشراء كميات معينة من بعض المواد في أوقات انخفاض أسعارها وتخزينها بقصد إعادة بيعها مستقبلا توقعًا لارتفاع أسعارها.
- الاستفادة من الوفورات الناتجة من تحسين مستوى الجودة وفي هذه الحالة يعتبر التخزين جزءا من العملية الإنتاجية، حيث يؤدي إلى إكساب الأصناف المخزنة قيمة او منفعة أكبر عما إذا بيعت فور إنتاجها، ومن امثلة الأصناف التي تؤدي التخزين إلى تحسين مستوى جودتها: الألبان، العطور، الأخشاب،...إلخ.

المطلب الثالث: انواع المخزون واهميته

الفرع الأول: انواع المخزون

تكمن الصعوبة في المحاسبة على المخزون في كثرة أنواعه واختلاف مواصفاته باختلاف طبيعة نشاط المشروع، تجاري -و صناعي، وينقسم المخزون إلى عدة مجموعات هي:

1. **مخزون البضاعة:** هي الوحدات المشتراة بقصد البيع، حيث تقوم المؤسسة بشراء بضاعتها نقدا او على الحساب وليتم بيعها في أوقات لاحقة لتحقيق هامش من الربح إذا لا يندرج مفهوم البضاعة الوحداتالمشتراة بغرض الاستخدام⁽¹⁾.
2. **مخزون المواد الأولية:** هي السلع التي لها منافع اقتصادية والتي تدخل في صنع المنتجات ولها أيضا منافع اقتصادية أخرى وتنقسم بدورها إلى⁽²⁾:

(1) - حسام الدين مصطفى الخداش وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص183.

(2) - رضوان حلوة حنان ونزار، فليح البيلاوي، مبادئ المحاسبة المالية إثراء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2009، ص151.

- خدمات: سواء كانت في شكلها كتلك الأصناف التي أجريت عليها بعض العمليات الصناعية لدى منشآت أخرى، كالغزل بالنسبة لشركات النسيج وما شابه ذلك.
- أجزاء مصنعة: وهي التي تشتري جاهزة من منشآت أخرى بغرض تركيبها في منتج ما، كما هو الحال في صناعة التجميع كصناعة السيارات والبرادات والأجهزة الكهربائية وما شابه ذلك.

3. مخزون المنتجات: وهي هدف وتتجه العملية الانتاجية، فالمؤسسات الصناعية تسعى إلى تحويل المواد الأولية إلى منتج تام بغرض بيعه وقد نجد ثلاث انواع من المنتجات هي (1):

- **منتجات تامة الصنع:** هي المنتجات الجاهزة من مخرجات العملية الانتاجية في شكل سلع او منتجات، تنتجها المنشأة الصناعية ليتم بيعها للغير.
- **منتجات نصف مصنعة:** يقصد بهذا النوع من المخزونات، المواد التي طرأت عليها تحولات ووصلت إلى درجة معينة من الانتاج فقد توجه إلى عملية تصنيع اخرى لتصبح في الأخير منتج تام الصنع او توجه مباشرة للبيع.
- **المنتجات قد التصنيع:** وهي المنتجات التي لا زالت في عملية الانتاج ولم يكتمل انتاجها لغاية اليوم الأخير من الفترة المالية.

4. مخزون المواد والمعاملات للتشغيل والصيانة: هي المواد التي لا تحضر في تكوين المنتجات ولكنها ضرورية لتهيئة الأقسام الانتاجية والخدمية لأداء وظيفتها في المؤسسة، كالوقود مثلا والزيوت والشحوم وقطع الغيار، ومواد الصيانة وهذه المواد هي تكاليف صناعية مباشرة، وهي جزء من تكلفة المنتج.

5. مخزون مواد التعبئة والتغليف: هي كل المواد التي تستخدم لتغليف المنتجات بما في ذلك مواد الحزم كالورق والأخشاب لتهيئة المنتج للبيع، وتدخل ضمن تكاليف التسويق

(1) - المرجع نفسه، ص-ص:152،153.

الفرع الثاني: أهمية المخزون

إن درجة الأهمية التي تتمتع بها المخزونات والوزن الذي تمثله في نشأ المؤسسة كبيرة فهو يحدد أهم جزء في تكلفة المنتج باختلاف أنواعه، ويؤثر بذلك على سعر وإيراداته لذلك تحتفظ به المؤسسات لتضمن استمرار نشاطاتها دون توقف لأمر الذي يتطلب وجود مخزون في أي مؤسسة، وتتجلى هذه الأهمية في عدة نقاط نذكر منها⁽¹⁾:

- هناك الكثير من المواد الموسمية حيث تنتج في موسم معين وتستهلك على مدار العام كله فتضطر المؤسسة لشراء حاجاتها بكميات معتبرة وتخزينها لضمان استمرارية العمل والانتاج وتفادي مخاطر تغير أسعار هذه المواد في غير موسمها:
- صعوبة التنبؤ الدقيق مسبقاً بأحوال العرض والطلب وبظروف الإنتاج، فتحافظ المؤسسة لذلك بالتخزين.
- تدعو الحاجة على التخزين عندما تقوم المؤسسة باستيراد احتياجاتها من المواد من بلدان بعيدة تفادياً لفترة الانتظار الطويلة واحتمالات النفاذ التي تحدث نتيجة التأخير في الاستيراد.
- تغير ظروف النقل تجعل المؤسسة تحتاط بالتخزين لمواجهة تغير مواعيد استلام المواد بسبب الظروف الطبيعية (العواصف والمطار) المؤثرة على سير وسائل النقل.
- بوجود مخزون فغن المؤسسة تقوم بالإنتاج دون مراعاة الطلب حتى وغن كان هذا الأخير أقل من الانتاج، فالإنتاج بكميات كبيرة مما يخفف من تكلفة الوحدة المشتراة تتجه للخصوم الممنوحة وتوفير في تكاليف النقل مما ينعكس في النهاية بشكل إيجابي على مجموع التكاليف.

(1) - صلاح الشنواني، الأصول العلمية للشراء والتخزين، جامعة الإسكندرية، 2004، ص221.

المطلب الرابع: مستويات المخزون⁽¹⁾

من العمال المهمة التي تقوم بها وظيفة التخزين في المنظمة الصناعية، بالتعاون مع وظيفة الشراء باعتبارها الجهة ذات العلاقة، تحديد مستويات التخزين، ونود التنويه إلى هذه المهمة يتم اسنادها في بعض المنظمات الصناعية ووظيفة التخزين فقط، وهناك بعض المختصين في هذا المجال يؤدون هذا الاتجاه، في حين ان منظمات أخرى ترى ان تسندها لوظيفة الشراء على أساس انها المختصة بتحديد الكمية الاقتصادية للشراء هذه المستويات المستوى باحتياطي الطوارئ، الذي لا يستخدم او بصرف منه إلا في حالات الطوارئ كما تشمل تحديد المستوى او الحد الأعلى للمخزون، الذي يجب عدم تجاوزه، وذلك منعا لزيادة نسبة الموال المستثمرة في المخزون، وتشمل هذه المستويات أيضا تحديد مستوى او نقطة إعادة الطلب التي عندما يصل المخزون إليها يجب تكرار عملية الشراء او إعادة الشراء.

إن مستويات التخزين هذه هي في الواقع أداة من أدوات الرقابة على المخزون، نستخدمها ووظيفة التخزين في أعمالها الرقابية، حيث في ضوءها تقوم بعمليات الصرف من المخزون والطلب من وظيفة الشراء العمل على إعادة الشراء للأصناف المتكررة، وسنأتي على شرح وتوضيح هذه المستويات وكيفية تحديدها بشكل موجز:

1. الحد الأدنى للمخزون:

يمثل الحد الأدنى او احتياطي الطوارئ يستلزم الأمر تحدي معدلات استخدام كل صنف من أصناف المخزون عمليات الانتاج خلال فترة زمنية، مع تحديد إذا كانت معدلات الاستخدام تعتبر ثابتة أم متغيرة بالزيادة والانخفاض على المعدل العادي.

(1) - سليمان خالد عبيدات، مصطفى نجيب شاوش: إدارة المواد الشراء والتخزين، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2008، ص163، 164.

2. نقطة (مستوى) إعادة الطلب:

وهي الكميات التي عندما يصل إليها رصيد المخزون، يجب إبلاغ وظيفة الشراء للقيام بإجراءات إعادة الشراء للصنف الذي يصل رصيده لهذا المستوى أو هذه النقطة لكي تصل الكمية المعاد شراؤها في وقت معين إلى المخازن، دون توقف العمل نتيجة نفاذ مخزون الصنف إذن مستوى (نقطة) إعادة الطلب يمثل حداً تتقيد به وظيفة التخزين في عمليات الصرف للمخزون، حيث تعتمد إلى الصرف الموجودات في احد الأصناف المحفوظة لديها بناء على الطلبات التي تتلقاها من جهات الاستخدام في المنظمة، بحيث يتناقص المخزون لديها بصورة مستمرة، ولكن عندما تصل الكمية المتبقية إلى حد معين (نقطة إعادة الطلب) يتوجب عليها ان تتقدم بطلب شراء كميات جديدة⁽¹⁾.

ولتحديد مستوى إعادة الطلب يستلزم الأمر إلى تحديد ما يلي:

- معدلات الاستهلاك اليومي او الشهري من الصنف المراد شراؤه.
- الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية إعادة طلب الشراء.
- فترة التوريد التي أشرنا إليها سابقا معروفة وثابتة وليست متغيرة.
- ثبات معدل استخدام او استهلاك الصنف وهذا يعني ان استهلاكه يتم تدريجيا وبشكل منتظم وثابت خلال الفترة الزمنية.

(1) - سليمان خالد عبيدات، مصطفى نجيب شاوش: مرجع سابق الذكر، ص 165-166.

المبحث الثاني: وظيفة التخزين

المطلب الأول: مفهوم وظيفة التخزين

عرف نشاط التخزين بأنه يتم بموجبها الاحتفاظ بالمواد و السلع الجاهزة الصنع وتحت التصنيع لفترة زمنية والمحافظة عليها وتوفيرها حسب الحاجة إليها مع أقل استثمار وباقل تكلفة ممكنة⁽¹⁾.

ويتضح لنا بأن التخزين يعني الاحتفاظ بالمخزون لفترة زمنية وهذه لا تشمل المواد التي تشتري ويتم استعمالها مباشرة، أي ان عملية التخزين ترتبط بعامل الزمن، اما المحافظة على المواد (أي الحفاظ عليها بحالها) فتعني توفير ظروف تخزين ملائمة، بحيث تحفظ هذه المواد من الفساد والتلف عدا بعض المواد التي تحتاج إلى التغيير في شكلها ومكوناتها وتخزن لهذا الغرض، حيث يكون التخزين هنا لهذه الغاية، أما فيما يتعلق بتوفير المواد وقت الحاجة إليها، فهذا يعني ضمان تغير مطلوب عليها وتوفير هذه المواد وقت الحاجة إليها وبما يحقق أدنى استثمار ممكن أقل تكلفة⁽²⁾.

أما بالنسبة للاستثمار في المخزون فإن قيمة المواد المخزنة في المنظمة الصناعية تمثل نسبة كبيرة من رأس المال العامل، وهذا يعني بان القرار الذي يتخذ حول كمية المواد المخزنة، يجب ان يخطط له بشكل جيد، بحيث تكون هذه الكمية بأقل استثمار ممكن وفي الوقت نفسه لا تعطل العملية الانتاجية وهذه المهمة مشتركة بين وظيفتي الشراء والتخزين وتعتبر وظيفة التخزين من الوظائف الحيوية للكثير من المنظمات بصرف النظر عن طبيعتها او ملكيتها وهي تكتسب اهمية متزايدة في المنظمات الصناعية كما ان لها أهميتها في المنظمات الحكومية، فوظيفة التخزين تؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا في العملية الانتاجية او الخدمية.

(1) - سليمان خالد عبيدات، مصطفى نجيب شاوش: إدارة الشراء وتخزين، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2008-2010 ص126-127.

(2) - السيد عليوة، تنمية مهارات مراقبة وتحليل المخزون، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر: 2001، ص: 33-35.

وذلك لأنها توفر مستلزمات الإنتاج من مواد خام او قطع غيار معدات عند الحاجة إليها عن طريق صرفها بالكميات المطلوبة من المخازن بالتعاون مع وظيفة الشراء كما ان لهذه الوظيفة تأثير في النشاط التسويقي لأن التخزين يختص باستقبال السلع النهائية تامة الصنع والمحافظة عليها لحين الحاجة إليها وبوجه عام يمكن القول طالما هناك عملية شراء فلا بد من ان يتبعها عملية التخزين لما تم شراؤه وبناء عليه لا يمكن ان نتصور منظمة ما مهما كان نوع وطبيعة عملها ولا يوجد فيه وظيفة تخزين ومخازن فالتخزين ضرورة حتمية لا غنى عنها مهما صغر حجم المنظمة او كبر ونجدها حتى في حياتنا المعيشية اليومية في بيوتنا فالمنظمة والبيت لا يشتريان احتياجاتهما يوما بيوم، فالشراء يتم بكمية معينة فتخزن ويستهلك منها تدريجيا إلى أن تقارب الكمية على النافذ فتعاود وتجدد عملية الشراء وتخزين ثانيا وهكذا.

ولا شك ان اهمال هذه الوظيفة يترتب عليه الكثير من الأضرار التيس تؤثر في تكلفة الانتاج إجمالا ومن ثم على مركز المنظمة التنافسي وقد استطاعت الكثير من المنظمات تحقيق وفورات ملحوظة وخفض تكاليف انتاجها نتيجة ترشيد عمليات التخزين وتبني السياسات الملائمة بشأنها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: اهداف وظيفة التخزين

تؤدي وظيفة التخزين دورا حيويا بالنسبة لعمليات الشركة فهي ذات علاقة مباشرة بالأقسام المستخدمة في أنشطتها اليومية، وبذلك يمكن القول بأن الغرض الأساسي والرئيسي الذي تؤديه وظيفة التخزين انها توفر الخدمة مستمرة للأقسام الإنتاجية، بالإضافة إلى انها ذات علاقة مباشرة باستخدام الأموال المجمدة بالمخزون⁽²⁾.

(1) - سليمان خالد عبيدات، مصطفى نجيب شاوش: مرجع سابق الذكر، ص127.

(2) - السيد عليوة، تنمية مهارات مراقبة وتحليل المخزون، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر2001، ص35-36.

وهو مجموعة من الدوافع ويمكن تصنيف الأهداف:

- استقبال المواد الخام والأجزاء والقطع والأجهزة والأصناف الأخرى وإضافتها إلى المخازن.
 - حفظ وتخزين الأصناف المختلفة والمحافظة عليها.
 - تزويد الأقسام المستهلكة أو المستخدمة بالأصناف اللازمة.
 - تدنية التقادم الفني للأصناف وحفظ فائض الانتاج.
 - والكشف عن أي ركود أو تراك في المخزون أو أي اختلافات.
 - ضمان الحفظ الجيد للمخزون بحيث تتم عمليات المناولة وصرف واستقبال المخزون بطريقة مناسبة.
 - المساعدة في التحقيق من أرصدة المخزون بحيث تحصل على المعلومات التي تدعم عملية اتخاذ القرار في الشراء في الوقت المناسب.
- ومن نستنتج مجموعة من الدوافع المتميزة والأهداف الأساسية والأغراض الهامة لهذه الوظيفة.

1. دافع تنظيمي:

لضمان استمرار تنفيذ برامج العمل المقررة مقدما مع استغلال كفاء للطاقة الانتاجية والبيعية بما يحافظ على سمعة المنشأة وعدم التعرض لمخاطر النفاذ أو الركود⁽¹⁾.

2. دافع التحفظ والاحتياط

الرغبة في الاحتفاظ باحتياطي من المخزون لمقابلة أي طارئ ويحقق ذلك سمعة طيبة للمنشأة⁽²⁾.

(1) – السيد عليوة، تنمية مهارات مراقبة وتحليل المخزون: ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص35-36.

(2) – عبد الغفار حنفي، إدارة المشتريات والمخازن، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص181.

3. دافع المضاربة:

وفيه يتم الحصول على المواد والسلع في وقت عدم الاحتياج الفعلي لها نتيجة انخفاض الأسعار او لوجود نسبة خصم كبيرة وذلك للاستفادة منها مستقبلاً⁽¹⁾.

المطلب الثالث: إجراءات التخزين

وهي عبارة عن مجموعة العمليات التي تتم منذ لحظة وصول المواد إلى المخازن وحتى خروج هذه المواد ومتابعة عمليات الصرف، والبضائع الواردة إلى المخازن ويمكن تصنيفها إلى أربعة مجموعات وهي⁽²⁾:

- البضائع الواردة إلى المنشأة من الموردين (بضائع خارجية).
- البضائع الواردة إلى المنشأة من المخازن الفرعية (بضائع داخلية).
- مواد مردودة- مردودات- رديات.
- مخلفات الإنتاج.

ولذا سنخصص هذه الإجراءات المخزنية التي تهتم بتسجيل القيود:

1. إجراءات الاستلام:

- 1.1. استلام المواد من الموردين.
- 2.1. إجراءات الاستلام عند تحويل المواد من المخازن الفرعية إلى المخازن المركزية
- 3.1. إجراءات الاستلام في حالة إرجاع البضاعة من إدارة الإنتاج أو أي إدارة أخرى.
- 4.1. إجراءات استلام مخلفات الإنتاج⁽³⁾.

2. إجراءات الإخراج أو الصرف:

لا يقتصر عمل الإدارة المخازن على الاستلام بل لا بد من إجراء عمليات إخراج او صرف للمواد ويتم توضيحها كما يلي:

(1)-السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص36.

(2)- حمد راشد الغدير، إدارة الشراء والتخزين، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص292-293.

(3)- سليمان خالد عبيدات، مصطفى نجيب شاوش: إدارة المواد الشراء والتخزين، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2008، ص171-172.

- 1.2. التحقق من الحاجة الفعلية للمواد من قبل الجهة الطالبة لها.
- 2.2. مراعاة توقيت الصرف
- 3.2. التقيد بالسلطة المحددة للصرف من المواد.
- 4.2. مراعاة طرق الصرف وأساليبه.
- 5.2. تجميع المواد المطلوبة من أكثر من مخزن في طلبية واحدة ومكان واحد.
- 6.2. شحن المواد المطلوبة من الجهة الطالبة سواء كانت الجهة الطالبة من خارج أو داخل المنشأة.

3. مسك السجلات المخزنية:

تباين سجلات المخازن وفق حجم المنظمة وطبيعة المواد التي تخزن في المخازن وعند تصميم السجلات لأبد من دراسة مستفيضة لتلك السجلات لكي يتم تحديد جميع المعلومات المطلوبة والتي تشمل جميع الأنشطة التي تجري سواء باستلام البضاعة أو صرفها⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد نتطرق إلى المواضيع التالية:

1-ضبط حركة المخزون:

وهو التعرف على الأرصدة لكل صنف من أصناف المواد المخزنة وهو أيضا وسيلة رقابية وأداة للمقارنة وتسعير وتسهيل.

(1) - سليمان خالد عبيدات، مصطفى نجيب شاوش: مرجع سبق ذكره، ص178.

2- بطاقة الصنف:

وهي بطاقة تبني على حركة المادة المخزنة وقد نأخذ عدة أكالا معينة تحتوي على بيانات.

وكما يوضحها الشكل التالي :

شكل رقم (3) يوضح بطاقة الصنف

الحد الأقصى		رقم المادة	
حد الطلب		إسم المادة	
الحد الأدنى			
اسم المورد أو المستخدم	الرصيد	المصروف	الوارد

المصدر: سليمان عبيدات، مصطفى نجيب شاوش، مرجع سابق الذكر، ص 177

3- بطاقة المخزون:

وهي خلافا لبطاقة الصنف والتي تحتوي عادة على معلومات مستفيضة قد تفوق معلومات بطاقة الصنف، ولذا فهي تساعد إدارة المخازن على عملية الجرد والتعرف على المواد وسرعة تدفق المواد وتحديد الحد الأدنى والأقصى وحد الطلب.

شكل رقم: (4) يوضح بطاقة المخزون

حدود الصنف			رقم الصنف ورمزه				
الحد الأدنى			اسم الصنف				
حط الطلب			مكان الصنف				
الحد الأقصى							
الرصيد		المصروف		الوارد		رفع	رقم
القيمة	السعر	الكمية	القيمة	السعر	الكمية	المستند	

المصدر: سليمان خالد عبيدات، مصطفى محمد شاوش، مرجع سابق الذكر، ص: 178

4- المناولة:

تعتبر من الأنشطة الرئيسية الأساسية ذات التأثير الملحوظ على وظيفة المخازن ويقصد بها تحريك المواد داخل المخازن ومن المخازن إلى أماكن الصرف وتقتضي أيضا عمليات التخزين ونقل أنواع المخزون من مكان إلى آخر وهي الوظيفة المختصة بإعداد ورفع ووضع المواد لتسهيل عملية تحريكها وتخزينها وفي كثير من الأحوال تعتبر جزءا مكملا للعملية الانتاجية⁽¹⁾.

وكما تختلف أهمية المناولة من مشروع لآخر حسب حجم المناولة فلي المخازن وهي يدوية وآلية.

فإذا كانت المنظمة صغيرة وتتعامل بمواد ومستلزمات ومنتجات خفيفة الوزن فتعتمد على المناولة اليدوية أكثر من المناولة الآلية والعكس صحيح إذا كانت تتعامل بالمواد ثقيلة وتهدف إلى تخفيض الجهد البشري وتخفيض التكاليف.

المطلب الرابع: مسؤولية وظيفة التخزين

يمكن تلخيص اهم مسؤوليات وظيفة التخزين فيما يلي⁽²⁾:

1- العمل على تخفيض الوفورات: فالإدارة للمخازن ليست من الإدارات الجالبة للأموال

للمنشأة بل هي من الإدارات المستخدمة للأموال وبالتالي فإن دورها هو تحقيق أكبر قدر من الوفورات في نفقات كثيرة ويكون ذلك من خلال:

أ- **تخفيض تكلفة الأموال المجمدة:** عن طريق عدم تخزين كميات كبيرة، والعمل على صرف الكميات المناسبة في الأوقات المناسبة والمحافظة على مستويات ملائمة من المخزون لسد احتياجات جميع الإدارات.

ب- **تخفيض تكلفة التخزين:** وهو من صميم عمل الإدارة للمخازن ويتم ذلك عن طريق عدة وسائل من أهمها تخفيض الإجراءات الإدارية في عمليات الصرف والاستلام

(1) - عبد الغفار حنفي، إدارة المشتريات المخازن، دار الجامعة الجديدة، للنشر، الاسكندرية، 2002، ص23.

(2) - حمد راشد الغدير، تكنولوجيا إدارة الشراء والتخزين، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص271، 272.

وعدم المبالغة في استخدام القوى البشرية بإعداد كثيرة والعمل على استخدام أساليب تخزين وصرف حديثة وسليمة وملائمة لعملية التخزين ويؤدي إلى تخفيض تكلفة تخزين.

ج- تخفيض احتمالات التلف للمواد المخزنة: فالمحافظة على هذه المواد هي من صلب مسؤوليات وظيفة إدارة التخزين.

د- المساهمة مع إدارة المشتريات في تخفيض تكاليف الشراء: غن تخفيض تكاليف الشراء في الأساس من مسؤوليات وظيفة الشراء لكن إدارة المخازن لها دور كبير في هذه المسؤولية لأنها تساعدهم في تحديد المواد المشتراة وفي توصيف وتحديد خصائص هذه المواد المشتراة وفي طلبات الشراء في الوقت المناسب.

2-التوصيف والتصنيف والترميز للمواد المخزنة:

حيث ان عملية التوصيف للمواد ووضعها بطريقة يسهل الوصول إليها تساعد في تسهيل عمليات الحفظ والصرف لهذه المواد حيث تشرك إدارة المخازن في وضع المواصفات النمطية وغير نمطية لبعض المواد وخاصة التي تطلب بشكل دوري.

أما تصنيف المواد فهو وضعها في فئات أو أصناف أو مجموعات معينة وترميز المواد يتم عادة بالأحرف أو الأرقام أو بالألوان أو برموز خاصة بالمنشأة نفسها⁽¹⁾.

- الاستلام.
- التفتيش والفحص.
- المتابعة للمخزون.
- الجرد للمخزون.
- الإصدار أو الإرسال أو الصرف للمخازن.
- إدامة السجلات لما هو موجود في المخازن والاحتفاظ بحسابات المخازن.
- المحافظة على المخزون أو على موجودات المخزون.

(1) - حمد راشد الغدير، مرجع سبق ذكره، ص272،273.

- إجراء البحوث والدراسات والتقارير الدورية عن المخزون.
- التنسيق بين نشاط التخزين والشراء والأنشطة الأخرى من حيث تحديد:
 - حركة ومعدلات المخزون.
 - مستويات المخزون.
 - أنظمة مراقبة المخزون

المبحث الثالث: تنظيم المخازن

المطلب الأول: مفهوم المخازن

إن إدارة المخازن هي الإدارة المعنية بالاحتفاظ والمحافظة على المخزون وتخطيط وتنظيم وتنفيذ ورقابة إجراءات التخزين وكذلك صرف المخزون حسب الكميات والنوعيات المقررة للوحدات أو القسم أو الإدارات الطالبة والمستخدمة لمواد هذا المخزون.

من هذا التعريف نجد انه بالإضافة إلى ما يتعلق بالعملية الإدارية المتعلقة بالمخازن من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، فإن نشاط إدارة المخازن يتضمن مهمتين رئيسيتين هما:

1- الاحتفاظ: وهي عملية التخزين نفسها بحيث يتم وضع وترتيب المواد في المخازن من لحظة وصولها إلى المخازن وحتى لحظة خروجها من المخازن.

2- المحافظة: وهي عملية تتضمن إجراءات التأكد من سلامة المخزون والعمل على إبقاء هذا المخزون صالحا ومطابقا إلى حد كبير جدا للحالة أو الطريقة التي تم استلامه بها فيكون بعيدا عن مخاطر التلف والحريق والسرقة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: انواع المخازن

بصفة عام يتاح أمام الشركة العديد من بدائل المخازن فبعض الشركات قد تقوم بتسويق منتجاتها مباشرة إلى المستهلكين وبهذه الطريقة فإن الشركة تحاول أن تستعيد وجود مخازن للتوزيع في السوق، ومن اكبر الأمثلة في هذا الصدد تلك الشركات التي تقوم ببيع منتجاتها من خلال الكتالوجات عن طريق البريد حيث لا تستخدم هذه الشركات إلا مخزنا واحدا يوجد عند نقطة.

ومن منظور خدمة المستهلك فإن المخازن الخاصة يمكن أن تقدم مستويات أعلى من الخدمة⁽²⁾.

(1) - حمد راشد الغدير، مرجع سابق الذكر، ص: 272.

(2) - محمد حسان، إدارة الإمداد والتوزيع، دار النشر دار الجامعة، ص 193.

الفصل الأول _____ المخزونات ووظيفة التخزين

حيث أنها تعد مخازنا متخصصة ذات معدات متخصصة كما أن الشركة تكون على درجة أعلى من المعرفة بمنتجاتها ومستهلكيها وأسواقها، والواقع ان الخيارين المتاحين أمام الشركة لا بد من فحصهما عن قرب ففي بعض الأحيان يكون هناك مخازن عامة تقدم وتستخدم بعض الأفكار الجديدة والتي يمكن من خلالها تقديم مستوى خدمة للمستهلكين أعلى من المخازن الخاصة وفي الحياة العملية يوجد ستة أنواع من المخازن العامة:

1-مخازن المنتجات العامة وذلك للمنتجات تامة الصنع.

2-المخازن المبردة او المتلجة.

3-مخازن المستودعات.

4-مخازن السلع المنزلية والأثاث.

5-مخازن بعض السلع الخاصة.

6-مخازن المنتجات ذات الأحجام الضخمة

المطلب الثالث: أهمية المخازن

تستخدم المخازن في الاحتفاظ بالمخزون وذلك في المراحل والعمليات الخاصة وهناك نوعان أساسيان من المخزون والذي يمكن وضعها وتخزينهما في المخازن.

1-المواد الخام، والأجزاء تامة الصنع، وبعض مستلزمات الانتاج الأخرى.

2-المنتجات النهائية:

وتتعلق المخازن من النوع الأول بعملية المادي للشركات بينما يتعلق النوع الثاني من المخازن بالتوزيع المادي لمنتجات الشركة إلى جوار ذلك قد يكون هناك داخل المخازن مخزونا من المنتجات تحت التشغيل إلا أنه يمثل جزءا ضئيلا من المخزون الكلي للشركات وقد يثار سؤالاً هاماً هو لماذا نحتاج إلى عملية تخزين المنتجات في المخازن؟

الفصل الأول ————— المخزونات ووظيفة التخزين

إن وجود المخزون لدى الشركة هو أمر يعود إلى العديد من الأساليب أهمها ما يلي⁽¹⁾:

- تحقيق اقتصاديات النقل.
- تحقيق اقتصاديات الانتاج.
- الاستفادة من ميزة الشراء بكميات كبيرة والحصول على الخصومات وكذلك الاستفادة من ميزة الشراء المقدم.
- الحفاظ على مصدر رئيسي لتوريد مستلزمات الانتاج.
- لإمكانية إنجاز سياسات الشركة فيما يتعلق بمستوى خدمة المستهلك.
- لمقابلة التغيرات في روف السوق من حيث الموسمية، وتقلبات الطلب، والمنافسة.
- للتغلب على تلك الاختلافات فيما يتعلق بالزمن والكمية والتي توجد بين المنتج والمستهلك.
- لتحقيق أقل تكلفة كلية لنشاط وتوزيع مع الالتزام بمستوى الخدمة للمستهلك والذي حددته الشركة.
- لتدعيم برامج الشراء في وقت الحاجة سواء للموردين أو للبائعين أو للمستهلكين.

المطلب الرابع: علاقة إدارة المخازن بإدارة المشتريات

إن العلاقة بين هاتين الإدارتين هي علاقة وثيقة جدا ولذلك كثيرا ما يتم جمعها في إدارة واحدة نظرا للتداخل في واجباتها حيث تقدم إدارة المخازن مجموعة من المعلومات والخدمات لإدارة المشتريات خاصة ما يتعلق⁽²⁾.

- 1- بموجود المخازن من المواد والوقت المتوقع لنفاذ هذه المواد.
- 2- تقديم تفاصيل عن المواد المطلوبة من حيث الكمية والنوعية وتوقيت احتياج هذه المواد.
- 3- تقديم تفاصيل عن المواد المرفوضة وعن المواد المردودة وعن المواد الراكدة.

(1)- محمد حسان ن مرجع سابق الذكر، ص194.

(2)- حمد راشد الغدير، مرجع سابق الذكر، ص276.

4- تقديم معلومات عن أي تغيير في مستويات صرف المواد وعن الطلبات العاجلة التي ترد من الوحدات او القسم للتغطية واحتياجاتها

5- متابعة تسليم المواد حيث أن هذه الخدمة تتعلق بأمر متعلقة مباشرة بالمواد المشتراة وهي متابعة المواد والعدد والمعدات والهيات ذات صلة مباشرة بعملية التشغيل والانتاج.

6- الاتصال بالموردين بخصوص المواد المطلوبة، وذلك استمرار التشغيل لأن هذه المواد تشمل كل ما يتعلق باحتياجات معدات التشغيل والانتاج كي تستمر العملية الانتاجية.

7- متابعة التغيرات التي تحدث في السعار والفحوصات والمصاريف المتعلقة بنقل المواد او مصاريف الشحن ومصاريف التأمين وغيرها من مصاريف وتمريرها إلى إدارة المخازن كي يكون لديها صورة عن هذه التغيرات.

8- تشترك إدارة المخازن مع إدارة المشتريات بتدقيق الفواتير ومعالجة الطلبات الطارئة والتصرف بالمواد الراكدة او الفائضة.

خلاصة

لقد حاولنا في هذا الفصل إعطاء مفاهيم عامة حول المخزون، حيث تناولنا مختلف الأنواع الخاصة بالمخزون والوظائف وأهميتها وأسباب الاحتفاظ بالمخزون والتي تساهم في عملية وطرق تقييم المخزونات التي تمكن المؤسسة من رفع رقم أعمالها، وذلك لتحقيق اهدافها ومواصلة نشاطها.

ما جعل المؤسسة تهتم وتخصص لها جانب أوسع وذلك بالاعتماد على اختيار طرق مثلة لتقييم المخزونات.

الفصل الثاني

المخزون والطرق التقييمية له

تمهيد:

يعتبر تخطيط ومراقبة المخزون دورا هاما من العديد من النواحي الاقتصادية ويكتسب دورا فعالا في مراقبة الخزون وسنحاول في هذا الفصل التعرض الى التخطيط ومراقبة المخزون والنماذج العامة للمخزون وطرق تقييمه.

المبحث الأول: تخطط ومراقبة المخزون

المطلب الأول: تخطط المخزون

إن مفهوم التخطيط يعني، أنه عملية الاختيار بين بدائل متعددة لاختيار البديل الأمثل الذي يحقق الأهداف.

ومن هذا المنطلق فإن تعريف تخطيط المخزون هو تخطيط النشاطات او الأعمال الواجب تنفيذها في مجال إدارة المخازن لتحقيق أهداف الإدارة في الكفاءة المخزنية.

غن التخطيط المخزني يتعدى مكان الخزن، بل يشتمل على المرحلة التي يتم فيها الحصول على المخزون وهي مرحلة الشراء، ومرحلة الأعداد للمخزن، ومرحلة الاحتفاظ به ومرحلة تداولهن وأخيرا مرحلة استهلاكه، ولذا ستكون لنا وقفة مع كل من هذه المحطات لتتعرف على مجالا التخطيط فيها تحقيقها لأهداف إدارة المخازن في زيادة كفاءة العملية المخزنية.

المطلب الثاني: أهمية وفوائد تخطيط المخزون

إن عملية تخطيط المخزون تحقق فوائد عديدة والتي منها ما يلي⁽¹⁾:

1. إنه وسيلة فاعلة للاستخدام الأمثل لرأس المال وذلك من خلال تحديد الكمية المناسبة، والحجم الاقتصادي، والحدود الدنيا والقصى وحد الطلب، وهي كلها مجالات اقتصاد في الانفاق واستخدام فعال ومثمر لرأس المال.

(1) - مغدي حسن زويلف، علي سليم العلوانة، إدارة الشراء والتخزين، دار النشر، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 1418هـ-1998م، ص215.

الفصل الثاني ————— المخزون والطرق التقييمية له

2. الابتعاد عن الارتجال والتخمين، واعتماد التخطيط العلمي الذي يتطلب توفر المعلومات وتحليلها وتحديد البدائل وانتخاب البديل الأمثل.
3. والتخطيط الجيد للمخزون يمنع توقف الانتاج بتوفر احتياجاته وفق متطلبات جداول الانتاج وخطته، وتوفير المرونة في الحصول على المواد وذلك لمواكبة تقلبات الانتاج نتيجة تقلبات السوق.
4. التحوط للمتغيرات المستقبلية في ظروف السوق والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية.

المطلب الثالث: الرقابة على المخزون

الرقابة على المخزون من الأنشطة الأساسية لإدارة المواد هو العمل على تخفيض حجم الاستثمارات في المخزون من المواد و المستلزمات حتى لا تتعرض السلع المخزونة للتلغف دون الأضرار ببرامج الانتاج والتسويق⁽¹⁾.

أما المفهوم الثاني: يعني بالرقابة على المخزون "ملاحظة المواد اللازمة للإنتاج والعمل على توفيرها حسب الجداول الزمنية المخطط، بما يضمن انتظام عمليات التشغيل واستخدام الإمكانيات، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف وانتظام تدفق المنتجات الجاهزة للعملاء في المواعيد المحددة وتحسين سمعة المشروع في السوق"

وتشمل الرقابة على المخزون نواحي أهمها:

1. تحديد الأصناف الواجب الاحتفاظ برصيد منها في المخازن.
2. تحديد الكمية المناسبة للاحتفاظ بها في المخزون وبحيث لا يزيد حجم المخزون عما يجب، كما لا ينقص أيضا عما يجب.

تنظيم عمليات استلام المخازن للبضاعة وتنظيم عمليات تسليم المخازن للبضاعة.

(1) - ضرار العتيبي د. ابراهيم أبو سعده والدكتور على زهران، المشروعات الصناعية إدارة، البازوبي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ص61.

المطلب الرابع: أهمية ومسؤولية الرقابة على المخزون

1. أهمية الرقابة على المخزون:

تتبع أهمية الرقابة على المخزون من الأهمية الخاصة بتحديد الكمية الاقتصادية للطلب وتحديد نقطة إعادة الطلب وتخفيض المخزون إلى أقل حد ممكن، وقد يتمكن المشروع من تحديد كمية المخزون بدقة إذا كنا في ظروف ساكنة تتميز بالاستقرار وعدم التغيير والتأكد، إلا أن الظروف الحالية والمستقبلية تتميز بالحركة والديناميكية الظروف الغير منتظمة مما يؤثر على اختلاف كل من.

- أ. نوعية المخزون من خامات أو مواد نصف مصنعة او سلع تامة.
- ب. معدلات الاستخدام.
- ج. مواعيد او فترات التوريد⁽¹⁾.

وبالتالي تتبع أهمية الرقابة على المخزون مما يأتي:

- أ. تفادي مشكلة نفاذ المخزون.
 - ب. مواجهة التغيرات في الانتاج والطاقة.
 - ج. مواجهة احتياجات السوق المتغيرة.
 - د. تفادي التغيرات الفجائية والغير منتظمة.
- ### 2. مسؤولية الرقابة على المخزون⁽²⁾:

يدور الخلاف حول الجهة التي تتولى إدارة إجراءات الرقابة على المخزون ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

(1) - منى محمد إبراهيم البطل، إدارة الإنتاج والعمليات، الطبعة الأولى، 2001، ص 245، 246.

(2) - المرجع نفسه، ص: 249.

الفصل الثاني _____ المخزون والطرق التقييمية له

أ. في الماضي كانت مسؤولية الرقابة على المخزون من اختصاص قسم أو إدارة المخازن، إلا أن هذه التبعية غير مرغوب فيها في كثير من المشروعات حيث أن إدارة المخازن هي المسؤولة أساساً عن عمليات التخزين ومناولة المواد والاستلام.

ونظراً لأهمية هذا النشاط أصبح وضع السياسات السليمة للرقابة على المخزون مسؤولية الإدارة، كما أن رؤساء أقسام المشتريات والانتاج يمكنهم المشاركة في اتخاذ هذه القرارات.

ب. في عدد قليل من المشروعات توجد لجنة للرقابة على المخزون مسؤولية.

المبحث الثاني: نماذج عامة للمخزون

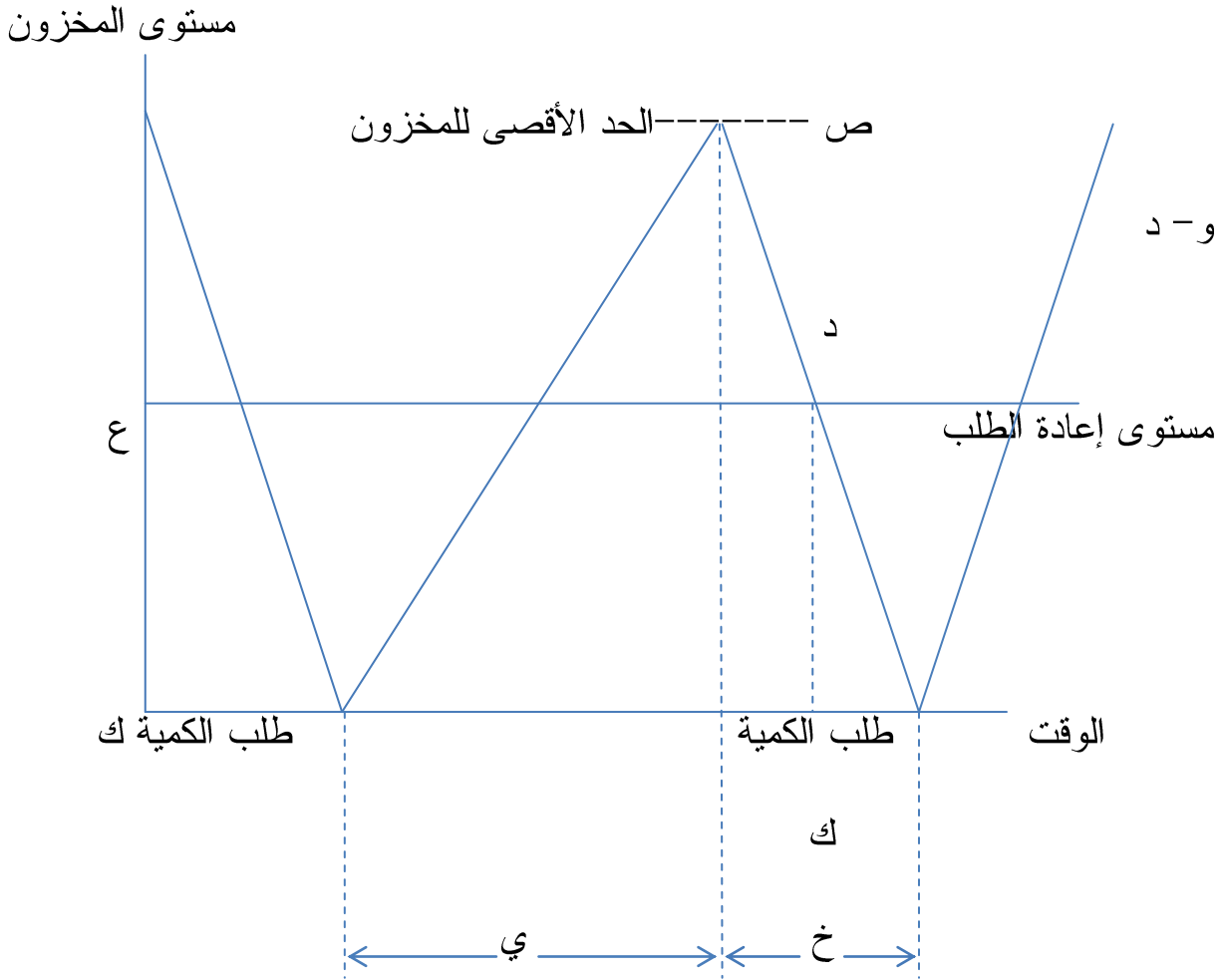
المطلب الأول: نموذج الكمية الاقتصادية مع الاستخدام

وهذا النموذج يقوم على نفس الفروض التي يقوم عليها نموذج الكمية الاقتصادية الأساسي مع اختلاف واحد فعلى حين يفترض النموذج الأساسي وورد كل الطلبية في لحظة واحدة يغطي نموذج الاستخدام الحالة التي يتم فيها توريد الكمية المتفق على شراؤها تدريجيا وبالطبع يكون هناك استخدام لنفس الصنف خلال فترة التوريد أيضا، وهذه هي الحالة الشائعة في البيئة الصناعية خصوصا في حالة قيام المنشأة بإنتاج هذا الصنف داخليا، فإذا كان أحد الأقسام يقوم بإنتاج الموترات اللازمة لتجميع السيارة في القسم التالي، فعادة ما تطلب كمية معينة يتم توريدها تدريجيا، حسب انتاجها، إلى قسم التجميع وفي ذات الوقت يقوم قسم التجميع باستخدامها أثناء فترة التوريد، ولذلك يطلق على هذا النموذج في الشركات الصناعية: نموذج تجديد كمية الانتاج/ size Production، ويلزم في ظل هذا النموذج تعريف المفاهيم التالية:

- معدل التوريد (أو الانتاج Production rate) ... وهو المعدل الذي يتم به تسليم الصنف إلى جهة الاستخدام (و).
- معدل الاستخدام Usage.. وهو المعدل الذي يتم به استخدام الصنف في جهة الاستخدام (د)، وهو بمثابة الطلب على الصنف وفي ظل هذا النموذج يجب أن يكون وِكْوإلا ما نشأت عملية تراكم المخزون.
- فترة التوريد (ي) وهي فترة التوريد التدريجي والتي يتم فيها أيضا استخدام الصنف.
- فترة الاستخدام فقط... وهي فترة الاستخدام التي يتم فيها استخدام المخزون المتراكم عندما لا يكون هناك توريد (خ)
- ويوضح الشكل (1) الطريقة التي يعمل بها هذا النموذج⁽¹⁾.

(1) - محمد توفيق ماضي، إدارة وضبط المخزون، دار الجامعية للنشر 1998، ص104.

شكل رقم (5) يوضح الكمية الاقتصادية



المصدر: محمد توفيق ماضي، إدارة وضبط المخزون، دار الجامعة للنشر، 1998، ص 105.

ويلاحظ على هذا الشكل أن مستوى المخزون من هذا الصنف سوف لا يصل إلى (ك) أي إلى الكمية التي يتم شراؤها حيث أنه يتم تدويرها تدريجياً واستخدامها في ذات الوقت ولذلك أقصى رقم ممكن أن يصل إليه المخزن هو (ص) وهو يتوقف على العلاقة بين (و) و (د) فإذا كان معدل التوريد (الانتاج) هو 20 وحدة في اليوم ومعدل الاستخدام هو 15 وحدة فقط فإن معدل تراكم المخزون يكون 5 وحدات يومياً وهو بالضبط ما يعبر عنه بميل خط التراكم و-د أما في نهاية الفترة (ي) يكون مستوى المخزون وصل إلى الحد

الفصل الثاني _____ المخزون والطرق التقييمية له

الأقصى (ص) ويبدأ الاستخدام (د) ومن المفترض أنه في نهاية الفترة (خ) يتم نفاذ المخزون وابتداء الطلبية الثانية في الوصول... وهكذا⁽¹⁾.

المطلب الثاني: نظام تخطيط الاحتياجات من المواد (MRP)Material Requirements Planning

1. مفهوم نظام (MRP):

وهو نظام الإدارة المواد الذي يهدف إلى تقليل مستويات التخزين وذلك بسبب وصول المواد الأجزاء بالمواعيد المحددة مسبقا والذي يقوم بتحويل جدول الانتاج الرئيسية والذي يرمز لها اختصار (MPS) للمنتج النهائي إلى جدول مفصلة للمواد الأولية والأجزاء المطلوبة عن طريق قائمة المواد، وذلك لفرض انتاج المنتج النهائي⁽²⁾.

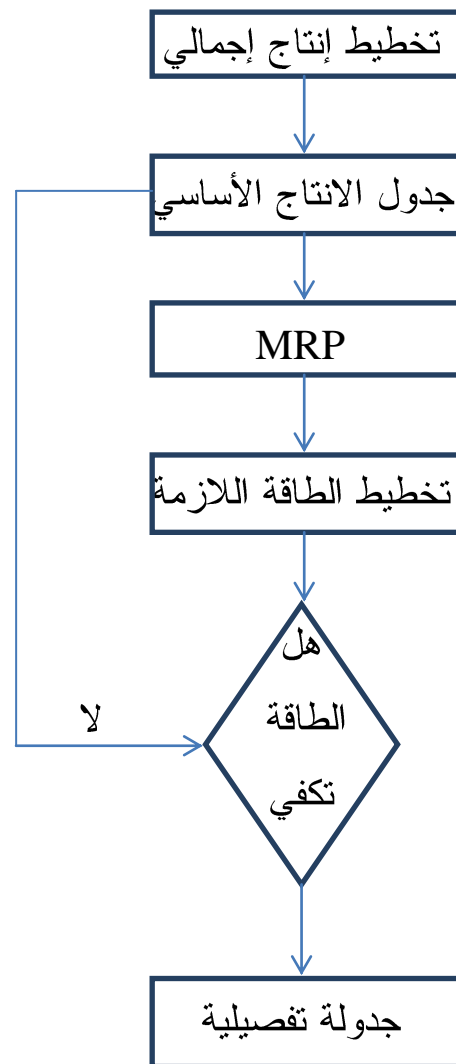
ويمكن ايضاح الدور الذي يلعبه MRP في هذه المجالات من الشكل التالي⁽³⁾:

(1) - محمد توفيق ماضي، مرجع سابق الذكر، ص105.

(2) - رامي حكمت فؤاد الحديثي، فائز غازي عبد اللطيف البياتي، الإدارة الصناعية اليابانية في نظام الانتاج الآلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، الطبعة الأولى، ص63.

(3) - محمد توفيق ماضي، مرجع سابق الذكر، ص175.

الشكل رقم (6): يوضح نظام تخطيط الاحتياجات



المصدر: محمد توفيق ماضي، إدارة وضبط المخزون، دار الجامعية للنشر، 1998، ص 175.

2. دافع التحفظ والاحتياط⁽¹⁾

- يساعد في عملية التنبؤ الإحصائي لمكونات المنتج النهائي.
- يخفض تكاليف الاحتفاظ بالمخزون، لأنه يسعى إلى ضمان وصول المواد والإجراء في المواعيد المحددة لاستخدامها وبالكميات المطلوبة.
- يحسن خدمة الزبون، من حيث ترتيب وإكمال إنتاج الطلبات بالمواعيد المقررة وبتواريخ الاستحقاق.
- يقلل نسبة التلف في التجمعات الثانوية، بسبب استخدام الأجزاء الصحيحة.
- بحسن انتاجية الوحدة الصناعية، نتيجة الاستخدام الفضل لعنصر العمل والمكنات والمواد.

المطلب الثالث: نظام الانتاج الآني (JIT) Just-In-Time

1. مفهوم نظام (JIT):

يوصف نظام (JIT) بأنه فلسفة تجمع بين التقنيات الحديثة والقديمة، مما جعل تطبيقها ممكنا في جميع مجالات الأعمال من إنتاج وشراء وتسليم.

يعرف نظام (JIT) بأنه مدخل شامل لتحسين الانتاجية الكلية وإزالة الفاقد واتخاذ الاجراءات الوقائية للإنتاج بتكلفة منخفضة، مع تسليم الأجزاء الضرورية بالكمية والجودة المطلوبة وفي الوقت المحدد والموقع المطلوب⁽²⁾.

2. أهداف نظام (JIT)

ناقش الكثير من الباحثين أهداف (JIT) فقد أوضح (Brown)، أنه لفرض تصميم نظام انتاجي جيد، بحث تكون فيه الوحدات المنتجة صالحة 100% في الوقت والكمية المطلوبة.

(1) - بسمان فيصل محجوب، عقيلة مصطفى الأتروشي، غسان قاسم داود، نظم التخطيط والرقابة على الانتاج والعمليات المنظمة العربية للتممية الإدارية، مصر، 2005، ص47.

(2) - بسمان فيصل محجوب، عقيلة مصطفى الأتروشي، غسان قاسم داود، مرجع سبق ذكره، ص106-107.

ولفرض تحديد تلك الأهداف التي يسعى إليها نظام (JIT) لابد من أن نتناولها بشيء من التفاصيل وكالتالي⁽¹⁾:

1.2. العيوب الصفريّة:

إن هدف تقليل العيوب إلى درجة الصفر لا يؤخذ بنظر الاعتبار إلا نادرا في إدارة الانتاج التقليدية، فغالبا ما يتم التخطيط بوضع نسبة مئوية لاحتمال وجود العيوب.

2.2. المخزون الصفري:

فهو الاستخدام العالي للمعدات مع توفير خزّين كبير وفي الحقيقة أن كل ذلك بتعارض مع أهداف (JIT) إذ بعد المخزون ضررا وهو دليل على ضعف التصميم والتنسيق للعمليات الانتاجية.

3.2. وقت التهيئة والأعداد الصفري

ترتبط مفاهيم وقت التهيئة والأعداد مع حجم الدفعة للوحدة الواحدة فإذا ما اقتربت أوقات التهيئة والأعداد من الصفر فإن هذا يعني انه ليست هناك ميزة من الانتاج وبالدفعات، إذ يرمي حجم الطلبية الاقتصادية وكمية الدفعة الاقتصادية إلى تقليل التكلفة الكلية للتخزين إلى حد أدنى.

4.2. وقت الانتظار الصفري:

أن الأحجام الصغيرة مع اوقات الانتظار القصيرة جدا تتظاهر نحو إحداث زيادة كبيرة في مرونة نظام التصنيع، ولا بد من الإشارة هنا إلى أفق التخطيط. ولفرض الاقتراب من وقت الانتظار الصفري لا بد ان تكون المنتوجات ونظام الانتاج، وعمليات الانتاج مصممة بشكل يسهل السرعة في تلبية الطلبات.

⁽¹⁾ - رامي حكمت فؤاد الحديثي، فائز غازي عبد اللطيف البياتي، الإدارة الصناعية اليابانية في نظام الانتاج الآلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، الطبعة الأولى، 2002، ص 16-17.

5.2. المناولة الصفرية

تتضمن عمليات التصنيع والتجميع عادة عددا كبيرا من النشاطات غير المضيفة للقيمة فعندما نأخذ عمليات التجميع مثلا: هناك مجموعة، من المهام أهمها⁽¹⁾:

- تغذية المكونات.
- مناولة المكونات
- تعشيق الأجزاء.
- فحص الأجزاء.
- عمليات خاصة.

(1) - رامي حكمت فؤاد الحديثي، فائز غازي عبد اللطيف البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

المبحث الثالث: أهم تكاليف المخزون وطرق تقييمه

المطلب الأول: التكاليف المتعلقة بالمخزون

يستوجب ان تتضمن تكلفة المخزون بشكل عام جميع التكاليف المنفقة حتى يصبح المخزون جاهزا ومعدا للبيع، وعليه فإن النفقات التي تدخل في احتساب تكلفة المخزون تتضمن ما يلي⁽¹⁾:

1-تكلفة الشراء: تشمل ثمن أو سعر الشراء، والرسوم الجمركية على البنود المستوردة منها وضريبة المبيعات والضرائب والرسوم الأخرى غير تلك التي تشتريها المؤسسة فيما يعد من الجهة الإدارية وتكاليف النقل والمناولة والتحميل، وأية تكاليف أخرى تتعلق مباشرة باقتناء وحيازة المخزون التام والمواد، ويراعي طرح الخصم التجاري من تكلفة الشراء والتخفيضات المشابهة.

2-تكاليف التحويل:تشمل تكاليف تحويل المخزون تلك التكاليف التي ترتبط مباشرة بالوحدات المنتجة مثل العمالة المباشرة وكذلك الجزء المحمل من التكاليف غير المتغيرة(والتي تتغير بشكل مباشر أو شبه مباشر مع تغير حجم الإنتاج)مثل المواد والعمالة غير المباشرة، والتكاليف غير المباشرة الثابتة (والتي تبقى ثابتة نسبيا بغض النظر عن حجم الإنتاج) مثل اهتلاك وصيانة المباني ومعدات المصنع، وتكاليف إدارة المصنع.

يتم تحميل التكاليف الغير مباشرة المتغيرة على أساس الاستخدام الفعلي للطاقة الانتاجية.

ويتم تحميل تكاليف الانتاج غير المباشر الثابتة على تكاليف التحويل بناء على الطاقة العادية للإنتاج ويمكن استخدام الانتاج الفعلي إذا ما كان قريبا من الطاقة العادية⁽²⁾للإنتاج ويراعي تحميل التكاليف غير المباشرة التي لا تحمل على الانتاج كمصروفات في الفترة التي أنفق خلالها.

(1) - عبد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، دار الجامعة الاسكندرية، 2003، ص167.

(2) - تعريف الطاقة العادية بانها مستوى الانتاج المتوقع تحقيقه في المتوسط على مدى فترات عديدة في ظل الظروف العادية مع الأخذ بعين الاعتبار فترات التوقف، خلال إجراء الصيانة المخططة مسبقا للأصول.

الفصل الثاني ————— المخزون والطرق التقييمية له

3- تكاليف أخرى: تشمل تكلفة المخزون كافة التكاليف الأخرى التي تتحملها المنشأة للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة، فعلى سبيل المثال قد يكون من الملائم أحيانا تحميل التكاليف غير المباشرة التي لا ترتبط بالإنتاج أو تكاليف تصميم المنتجات لعملاء محددين ضمن تكلفة المخزون.

وقد يتم تحميل تكلفة الاقتراض للمخزون في ظروف معينة طبقا للمعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها بالمعيار المحاسبي الخاص بتكلفة الاقتراض.

ويجب الإشارة إلى ان هذه التكاليف تحسب إما على أساس التكاليف الحقيقية أو على أساس التكاليف- المحددة مسبقا (التكاليف المعيارية) والتي يتم مراجعتها بانتظام تبعا للتكاليف الحقيقية.

كما يجب أن لا يتضمن المخزون التكاليف التالية⁽¹⁾:

- الكميات غير العادية من المواد التالفة.
- تكاليف التخزين (إلى إذا كانت ضرورية في العملية الانتاجية).
- المصاريف الإدارية غير المتعلقة بعملية الانتاج.
- المصاريف البيعية.
- فروقات العملية الأجنبية الناتجة عن الحصول على المخزون المقيم بالعملة الأجنبية.
- تكاليف الاقتراض والتي تنتج عندما يتم شراء المخزون من خلال المدفوعات المؤجلة.

⁽¹⁾- محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، عمان، دار وائل للنشر، 2008، ص68.

المطلب الثاني: طرق تقييم تكاليف المخزون

إن حركة المخزون تطرح إشكالية التقييم، نظرا لتعدد عناصر المخزون من حيث الكمية والسعر، حيث تؤثر قيمة المخزون السلعي في تحديد قيمة أرباح المؤسسة من جهة وقيمة أصولها المتداولة من جهة أخرى، كما أن جوهر مشكلة تقييم تكاليف المخزون تكمن في أن أسعار المواد ومستلزمات الإنتاج غالبا ما تتغير بين الزيادة والنقصان خلال الفترة المحاسبية، وهناك مجموعة من الطرق والأساليب لتقييم تكاليف المخزون، لذلك تجد المؤسسة صعوبة في اختيار الطريقة المثلى لتسيير المخزون، ومن أهمها:

1. طرق التقييم بالتكاليف الحقيقية: تعتبر التكلفة هي الأساس في تقييم المخزون لذا يتم تقييمه بالطرق الأخرى يتعذر استخدامها، ولقد فضل النظام المحاسبي المالي استخدام طريقة التمييز المحددة لتحديد تكلفة المخزون، كونها تسمح بمقابلة الإيرادات الناتجة عن بيع المخزون بمصاريفه الفعلية.

ويسمح أيضا باستخدام طريقة الوارد أولا الصادر أو لا⁽¹⁾(FIFO) أو طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة (CMUP)، ويمكن شرحهما فيما يلي:

أ- طريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO):

تفترض طريقة FIFO لتسيير المخزون أن أول بضاعة مشتراة هي أول بضاعة تستخدم أو تباع، بصرف النظر عن التدفق المادي الفعلي، وتعني أن المواد التي تدخل أولا هي التي تخرج أولا، ويمكن اعتماد هذه الطريقة بالنسبة للمواد التي تتأثر سريعا بعنصر الزمن ويتعلق الأمر بالمواد التي تتعرض سريعا للتلف ومن إيجابيات هذه الطريقة أن قيمة المخزون يكون معبرا عنها بأسعار حديثة (أي قريبة من سعر السوق).

ولغرض توضيح تطبيقات هذه الطريقة نعتمد المثال التالي:

(1) - إن المعيار الدولي (IAS2) الخاص بالمخزون كان يسمح باستعمال طريقة ثانياة الوارد أخيرا الصادر أولا (LIFO)، لكن بعد مراجعته في سنة 2003، ألغي استعمال هذه الطريقة (LIFO)

الفصل الثاني ————— المخزون والطرق التقييمية له

مثال: كانت حركة المخزون في شهر ديسمبر 2014 في المؤسسة (س) من المادة الأولية (ص) كما يلي:

- في 01/12/2014: مخزون اول الشهر 1500 كلغ بـ 20 دج / كلغ.
- في 02/12/2014: تم شراء 2000 كلغ بـ 12.05 دج/كلغ: مع تخفيض يقدر بـ 10% عند الدفع.
- في 06/12/2014: إخراج 1800 كلغ من المادة الأولية (ص) إلى قسم الانتاج.
- في 08/12/2014: تم شراء 1600 كلغ بـ 23 دج/كلغ، مع تخفيض يقدر بـ 10% عند الدفع.
- في 15/12/2014: إخراج 18000 كلغ من المادة الولية (ص) للاستعمال.
- في 18/12/2014: تم شراء 1000 كلغ بـ 21 دج/كلغ من المادة الأولية (ع).
- في 21/12/2014: إخراج 700 كلغ من المادة الأولية (ص) للاستعمال.
- في 22/12/2014: شراء 2000 كلغ بـ 21.7 دج تكلفة صافية.
- في 27/12/2014: خروج إلى الانتاج 1500 كلغ.

المطلوب: إعداد بطاقة المخزون للمادة الأولية (ص)

ملاحظات:

في 02/12/2014 نلاحظ ان الشراء كان عليه تحقيق تخفيضات ناتجة عن عملية الدفع فورا بمقدار 10% نظرا إلى تخفيض الثمن الناتج عن عملية التعجيل في الدفع، فهي تعتبر كإيرادات مالية وبالتالي لا تطرح من تكلفة الشراء وتبقى تكلفة شراء الوحدة تساوي 21.05 دج.

في 08/12/2014 شراء 1600 كلغ بـ 23 دج لكلغ منها 1.575 دج مصاريف قابلة للاسترجاع وبالتالي فإنها تطرح من تكلفة الشراء، تكلفة شراء الوحدة هي 21.425 دج (23-1.575).

الفصل الثاني _____ المخزون والطرق التقييمية له

في 2014/12/18 شراء 1000 كلغ، تدخل في هذه البطاقة لأنها تخص المواد (ع) وليس (ص) في حين ان هذه البطاقة خاصة بالمواد الأولية (ص).

الحل: إعداد بطاقة حركة المخزون للمواد الأولية (ص)

الجدول رقم (1): يمثل المخزون للمواد الأولية (ص) باستخدام طريقة (FIFO)

التاريخ	البيان	الإدخالات			الإخراجات			الرصيد النهائي	
		المبلغ	تكلفة الوحدة	الكمية	المبلغ	تكلفة الوحدة	الكمية	المبلغ	تكلفة الوحدة
2014/12/01	مخزون أول مدة	30000	20	1500	-	-	-	30000	20
2014/12/02	شراء	42100	21.05	2000	-	-	-	42100	21.5
2014/12/06	إخراج	-	-	-	30000	20	1500	-	-
					6315	21.5	300		
2014/12/08	شراء	34280	21.425	1600	-	-	-	34280	21.425
2014/12/15	إخراج	-	-	-	35785	21.05	1700	-	-
					2142.5	21.425	100		
2014/12/21	إخراج	-	--	-	14997.5	21.425	700	17140	21.7
2014/12/22	إدخال	43400	21.7	2000	-	-	-	43400	21.7
2014/12/27	إخراج	-	-	-	17140	21.425	800	-	-
					13190	21.7	700		
	المجموع				121570	-	5800	149780	-

تكلفة المواد الموجودة في المخزون مثلا في 2014/12/02 هي:

توجد 1500 وحدة بتكلفة 20 دج للوحدة، وتوجد 2000 وحدة بتكلفة 21.5 دج للوحدة. وقيمة المخزون في نهاية المدة هي 28210 دج (أي 21.7×1300)، والهدف من استعمال هذه الطريقة هو الاحتفاظ بالمخزون لأخر الشهر وبأقل تكلفة، وتحميل تكلفة أكبر على الانتاج.

ب- طريقة التكلفة الوسطية المرجحة:

وفقا لهذه الطريقة يتم تحديد متوسط التكلفة المرجحة للمخزونات الموجودة في بداية الفترة وتلك التي تم إنتاجها او شراؤها خلال فترة وذلك بحساب المتوسط للفترة أو لكل

الفصل الثاني _____ المخزون والطرق التقييمية له

شحنة إضافية نتم استلامها، بحيث تأخذ هذه الطريقة بعين الاعتبار قيمة المدخلات وكمياتها وذلك بضرب تكلفة وحدة لكل إدخال بتاريخ معين في عدد الوحدات التي دخلت في هذا التاريخ، وتجمع مع قيمة المخزون الأولى، ومجموع هذه القيمة يقسم على مجموع الوحدات الكلي ونستعمل نفس المثال السابق لتوضح هذه العلاقة

الجدول رقم (2): يمثل بطاقة المخزن للمواد الأولية (ص) باستخدام طريقة التكلفة الوسطية للمرجحة

الرصيد النهائي			الإخراجات			الإدخالات			البيان	التاريخ
المبلغ	تكلفة الوحدة	الكمية	المبلغ	تكلفة الوحدة	الكمية	المبلغ	تكلفة الوحدة	الكمية		
30000	20	1500	-	-	-	30000	20	1500	مخزون أول مدة	2014/12/01
72100	20.6	3500	-	-	-	42100	21.05	2000	شراء	2014/12/02
35020	20.6	1700	37080	20	1800	-	-	-	إخراج	2014/12/06
69300	21	3300	-	-	-	34280	21.425	1600	شراء	2014/12/08
31500	21	1500	37800	21	1800	-	-	-	إخراج	2014/12/15
16800	21	800	14700	21	700	-	-	-	إخراج	2014/12/21
60200	21.5	2800	-	-	-	43400	21.7	2000	إدخال	2014/12/22
27950	21.5	1300	32250	21.5	1500	-	-	-	إخراج	2014/12/27
			121830	-	5800	149780	-	7100	-	المجموع

$$\text{التكلفة الوسطية للمرجحة للمواد مثلاً في 2014/12/02} = \frac{42100+30000}{2000+1500} = 20.6 \text{ دج}$$

وقيمة المخزون في نهاية المدة هو 27950 دج (هي 1300×21.5)

نلاحظ ان هذه الطريقة قد أدت إلى ارتفاع في مبلغ المواد المستهلكة بالنسبة لطريقة التكلفة الوسطية المربحة، لارتفاع أسعار المدخلات الجديدة بالنسبة للقديمة، بينما يبقى مخزون آخر المدة أقل قيمة من الطريقة السابقة.

وتتدرج ضمن طريقة التكلفة الوسطية المربحة ثلاثة أنواع هي:

الفصل الثاني ————— المخزون والطرق التقييمية له

- **التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل إدخال:** حسب هذا الاسم فإن الإخراج يتم بتكلفة الوسطية المرجحة بعد كل عملية إدخال، أي أن المخرجات تختلف في عملية تقييمها (ليست ذات تكلفة وحيدة أو مشتركة)، وبعد كل إدخال تحسبت هذه التكلفة وتقييم المخرجات التي تأتي مباشرة بعدها، ثم تعيد الحساب، بعد المدخلات المقبلة وتقييم المخرجات التي تأتي بعدها وهكذا المستعمل العلاقة التالية:

المدخلات الجديدة + المخزون المتبقي بالقيمة

المدخلات الجديدة + المخزون المتبقي بالكمية

- **التكلفة الوسطية المرجحة لمجموع المدخلات:** هذه الطريقة فان تقييم مجموع المخرجات يكون بتكلفة وحدة مشتركة تحسب بعد دخول كل مشتريات او انتاج الفترة لذا فإن المخرجات تسجل أثناء إخراجها بالكميات فقط وفي آخر الفترة عند حصر كل المدخلات، تحسب بها التكلفة الوسطية المرجحة وتقييم بها المخرجات، وتحسب تكلفة الوحدة حسب العلاقة التالية:

مجموع تكلفة المدخلات

مجموع كمية المدخلات

- **التكلفة الوسطية المرجحة لمجموع المدخلات+مخزون أول مدة:** تستعمل هذه الطريقة في حساب تكلفة الوحدات المنصرفة في المخازن وتحسب في آخر الفترة، بعد الاطلاع على مجموع الإدخالات الحقيقية التي تتم في المؤسسة، ونلاحظ أن هذه الطريقة بحسابها لمجموع المدخلات ومخزون اول المدة فإنها تساهم في التخفيض من تأثيرات التغيرات التي يمكن ان تخضع لها تكلفة المدخلات، وتحسب بها مجموع المخرجات بنفس تكلفة الوحدة أو تكلفة مشتركة، وبالتالي تسمح بالحصول على سعر تكلفة أقل تأثيراً بهذه التغيرات وتحسب هذه التكلفة بالعلاقة التالية:

المخزون أول المدة + مجموع المدخلات بالقيمة

المخزون أول المدة + مجموع المدخلات بالكمية

المطلب الثالث: طرق جرد وتقييم المخزون في نهاية الدورة

1- طرق جرد المخزون

من أجل تحديد الكمية الحقيقية من المواد والمنتجات بمختلف أنواعها الموجودة في المخزون لا بد من القيام بعملية الجرد.

ويقصد بجرد المخزون "مختلف الأنشطة التي تتعلق بحصر أو عد أو قياس الكميات الموجودة في المخزون من أصناف المواد المختلفة في نهاية فترة زمنية معينة، وتسجيل نتائج هذا الحصر أو القياس في السجلات أو قوائم الجرد يهدف معرفة كميات الأصناف السلعية الموجودة في المخزون، وتحديد قيمة المخزون على ضوء نتائج ذلك الجرد"⁽¹⁾

أ- **الجرد المادي للمخزون:** تقوم المؤسسة بالتعداد المادي لعناصر المخزون من مواد وبضاعة ومنتجات على مختلف أنواعها، ثم تحديد قيمة هذا المخزون، ويجب إعطاء كل الأهمية لهذه العملية بهدف إجرائها بصورة دقيقة وسليمة أو أن عملية حساب النتيجة وإعداد الكشوفات المالية تتطلب من المؤسسة إجراء الجرد المادي أو الإحصائي للمخزون، كما أن المؤسسة ملزمة بنسخ كشف بالجرد المادي للمخزون بدفتر الجرد.⁽²⁾

ب- **الجرد الدائم للمخزون:** تبعا لهذا الأسلوب فإننا نسجل محاسبيا كل التغيرات اليومية للمخزون (مدخلات، مخرجات)، أي ان رصيد الحساب في نهاية السنة يظهر قيمة المخزون المعني والمفروض ان لا تكون فرقات هامة بين الجرد المادي والجرد المحاسبي للمخزون في حالة تطبيق الجرد الدائم للمخزون.

ج- **الجرد المتناوب للمخزون:** وفقا لهذا الأسلوب فإن الحركة اليومية للمخزون لا تتابع محاسبيا لكن تتابع بواسطة بطاقة المخزون، وفي هذا الأسلوب نسجل عمليات الشراء البضاعة والمواد والتموينات الأخرى في قيد واحد يخص عملية الشراء، كذلك نسجل عمليات بيع البضاعة والمنتجات في قيد واحد (تسجل قيد البيع فقط)، وفي نهاية السنة

(1) - بشير عباس العلق، محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة المخازن، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2006، ص41.

(2) - عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعقدة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى، سنة 2011، ص41.

الفصل الثاني ————— المخزون والطرق التقييمية له

نسجل القيود الخاصة بجرد المخزون والمتمثلة في إلغاء أو تخفيض مخزون بداية المدة، وترصيد حساب المشتريات وإثبات مخزون آخر السنة الذي حدده الجرد المادي

2-تقييم المخزون في نهاية الدورة:

يتم تقييم مختلف المخزون في نهاية الدورة على النحو التالي:⁽¹⁾

أ- **تقييم البضاعة والمواد واللوازم:** يتم تقييم المخزون من المواد والبضاعة واللوازم المحفوظ بها بغرض الاستخدام في عملية الانتاج على أساسا تكلفة الشراء مضافا إليها مصاريف النقل والرسوم الجمركية وبصفة عامة جميع المصاريف المدفوعة للغير لإيصال هذه المنتجات إلى المؤسسة.

ب- **تقييم المنتجات الوسيطة والأشغال قيد التنفيذ والمنتجات التامة وغير التامة:**تقيم بتكلفة الانتاج والتي تشمل تكلفة شراء المواد واللوازم الداخلية في التصنيع مضافا إليها كل التكاليف المباشرة والغير مباشرة الأخرى التي تتحملها المؤسسة لتصنيع هذه المنتجات.

وفقا لمبدأ الحذر، فإن المخزن، يقيم بالقيمة الأقل من التكلفة أو القيمة القابلة للتحقيق، وهي توافق سعر البيع المق

در بعد طرح تكاليف اتمام البيع والتسويق، وتسجل الخسارة في قيمة المخزون في الأعباء في حساب النتيجة عندما تكون تكلفة المخزون أكبر من قيمة القابلة للتحقيق، ويتم تحديد قيمة الخسارة في المخزون او في حالة القابلة للتبديل، صنف بصنف⁽²⁾.

(1) -عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص141.

(2) -هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية طبعة ثانية سنة 2011، ص109.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل إعطاء نظرة شاملة حول كيفية تقييم المخزون، باعتبار الرقابة والتخطيط وطرق التقييم ونماذج إذ تعتبر هذه ادوات مثلى وصارمة في العملية التقييمية وحتى تتمكن المؤسسة من تقييم مخزونها باعتبارها المبدأ الأساسي لمحاسبة المخزونات والتقييم من خلال طرق تقييم المخزونات من إدخالات وإخراجات واختبار الطرق الأفضل والأسلم حتى تضمن المؤسسة تقييم أمثل لمخزونها وتحقيق أهدافها ومواصلة نشاطها.

الفصل الثالث

دراسة حالة مطاحن سوفيا للصناعات

الغذائية - الوادي

تمهيد:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف عام بالمؤسسة وهيكل التنظيمي للمؤسسة والامتيازات التي تمتاز بها المؤسسة عن باقي المؤسسات الأخرى.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سوفيا للصناعات الغذائية

المطلب الأول: لمحة عن نشأة مؤسسة سوفيات للصناعات الغذائية

بما ان مؤسسة سوفيا للصناعات الغذائية مستفيدة من الوكالة الوطنية للدعم وتطوير الاستثمار فهي معفية من الضرائب منذ إنشائها بثمانية سنوات وبعد ظهور النظام الجديد أضيفت لها سنتين.

للملاحظة هاته المؤسسة تنتج مادة الفريضة والنخالة، ونظرا لأهمية مادة النخالة كونها مادة استهلاكية أساسية فهي معفاة من الضريبة على القيمة المضافة TVA من طرف الدولة، أما مادة النخالة فهي تخضع للضريبة بنسبة منخفضة 7% وكذلك تستفيد المؤسسة من شراء المواد الأولية بدون TVA.

أولاً: بطاقة تعريفية للمؤسسة

- الاسم: شركة سوفيا للصناعات الغذائية.
- العنوان: المنطقة الصناعية البيضاء الوادي.
- تاريخ إنشاء المؤسسة 31 ماي 2000.
- تاريخ انطلاق المؤسسة 01 أفريل 2006.
- المنتجات: مادة الفريضة ومادة النخالة.
- التعبئة: أكياس 10 كلغ-25 كلغ-50 كلغ لمادة الفريضة.
- الاختصاص: انتاج الفريضة والنخالة.
- عدد العمال حالياً: 50 عاملاً.
- عدد العمال عند انطلاق العمل: 43 عاملاً.

الفصل الثالث _____ دراسة حالة مطاحن سوفيا للصناعات الغذائية - الوادي

- القدرة على رحي القمح: 1600 قنطار يوميا.
- نوعية الآلات ومتابعتها: من ايطاليا.
- ساعات العمل في حدود: 16 إلى 24 ساعة في اليوم.
- المخزون من القمح: يصل إلى 24000 قنطار موزع على خزائين كبيرين و 700 قنطار موزع على 6 خزانات صغيرة.
- انتاج الفرينة حوالي: 600 إلى 1000 قنطار يوميا.
- انتاج النخالة حوالي 100 إلى 300 قنطار يوميا.
- الانتاج خلال الثلاث سنوات الأخيرة:
 - 2010 ما يعادل 216.110 قنطار.
 - 2011 ما يعادل 239.839 قنطار.
 - 2012 ما يعادل 253.774 قنطار.

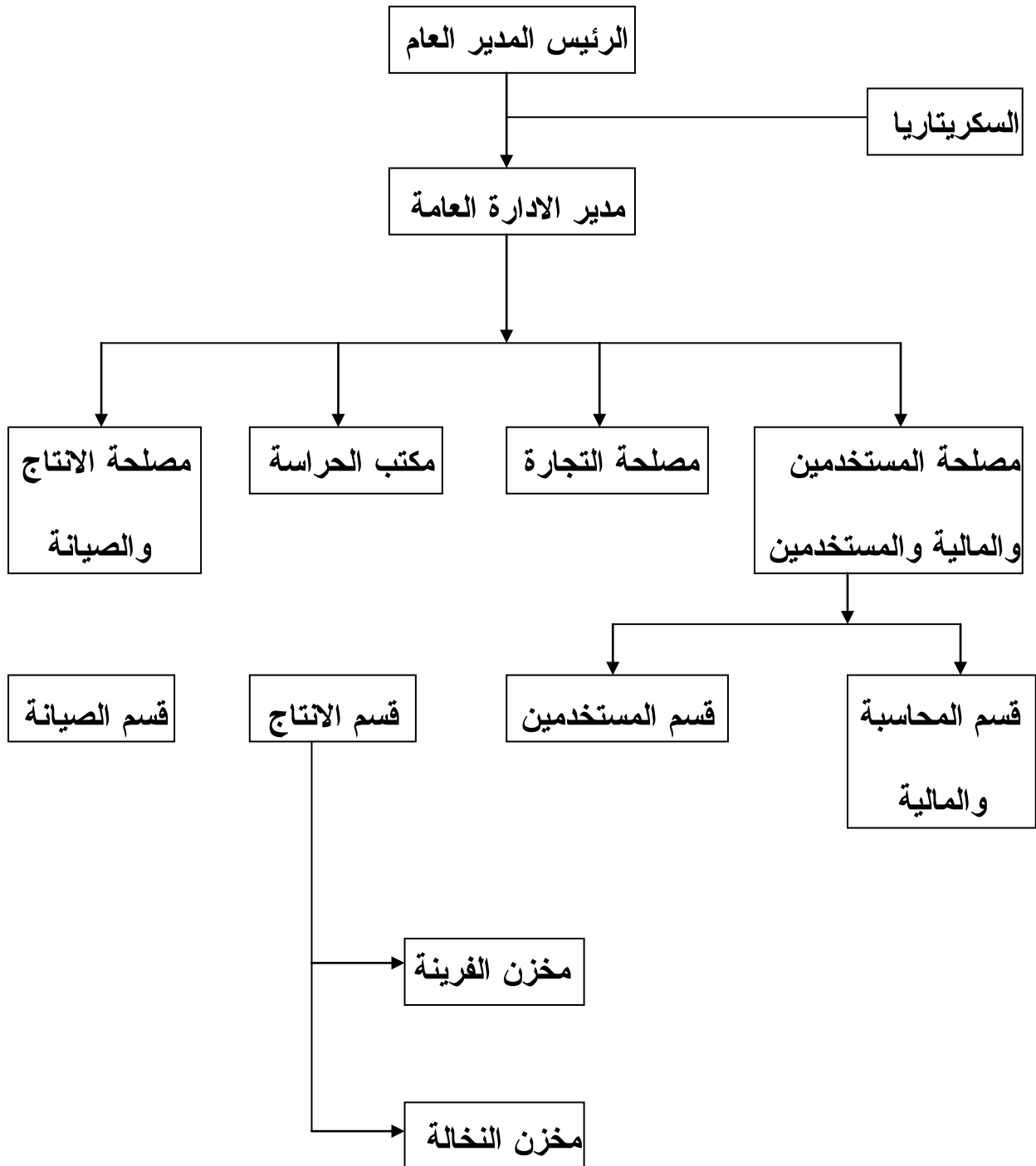
وكانت نسبة استخلاص مادة الفرينة والنخالة حسب رحي القنطار الواحد من القمح اللين كالتالي:

- 01 قنطار قمح فرينة من 75% إلى 78%.
- 01 قنطار قمح ينتج نخالة من 21% إلى 23%.
- 01 قنطار قمح فضلات من 01% إلى 02%.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الهيكل التنظيمي للمؤسسة: الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة

الشكل رقم (7): الهيكل التنظيمي لشركة محل الدراسة



المصدر: من وثائق المؤسسة

الفصل الثالث _____ دراسة حالة مطاحن سوفيا للصناعات الغذائية - الوادي

بعد عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة سنحاول توضيح مهام كل على حدى:

1. **الرئيس المدير العام:** وهو احد الشركاء في الشركة وهو المخول بالتسيير من قبل الشركاء ومدون ذلك في القانون الأساسي.

2. **السكرتارية:** وهي الأمانة العامة والمكلفة باستقبال الزائرين وتوجيههم حسب المصالح وكذلك تدوين كل الوثائق والمعلومات الخاصة بالشركة وكافة المراسلات الواردة والصادرة وهو مسؤول مباشرة من الرئيس المدير العام وامين سره.

3. **مدير الإدارة العامة:** وهو عبارة عن إدارة شؤون الشركة ونيابة المسير في حال غيابه ومتابعة ومراقبة كافة المصالح والتنسيق بينهم هو الوحيد الذي يمثل الشركة في الإدارات المحلية والوطنية وإعداد التقرير النهائي في نهاية كل سنة.

4. **مصلحة المحاسبة والمالية المستخدمين:** متابعة الوثائق المحاسبية والمادية وإعداد تقرير شهري خاص بالمصاريف والإيرادات والتقرير النهائي الموجه للمحاسبي الخارجي لإعداد الميزانية الجبائية وكذلك متابعة حركة المخزونات(مواد أولية منتوجات...إلخ) ومتابعة حركة الأموال في الصندوق والبنك وكذلك متابعة الشاحنات الخاصة بنقل مادة القمح ومن ثم إعداد قائمة الأجور الشهرية وكافة الوثائق الخاصة بالعمال.

5. **مصلحة التجارة:** متابعة المنتج النهائي وبيعه للزبائن ومراقبة رصيد الزبائن ومتابعة متطلباتهم وإعداد التقرير الأسبوعي للمنتوجات المباعه وتقوم بالتنسيق بين مصلحة الانتاج والمالية والمحاسبة لإعداد برنامج طلبات الزبائن.

6. **مكتب الحراسة:** الحرص على أمن الباب وكل ما في الشركة وتسجيل قائمة الشاحنات الموزعة للزبائن والآتية بمادة القمح بعد وزنها والتأكد من صحة التعبئة واستقبال الزبائن وكافة الزائرين وتوجيههم.

7. **مصلحة الانتاج والصيانة:** متابعة المادة الولية وكافة الآلات التي تطحن وتؤدي إلى المنتج النهائي وكذلك حركة الانتاج والمخزونات وترتيب المخزن بالمنتوج وصيانة الآلات في وقتها المحدد.

المطلب الثالث: نشاطات المؤسسة وأهدافها

أ- نشاطات المؤسسة:

تتمثل نشاطات المؤسسة في النشاط الصناعي التجاري حيث انها تقوم بشراء نوعية القمح اللين من الوحدة الحكومية لتوزيع الحبوب الكائن مقرها بأوماش بسكرة حيث أنها تزودها بالكميات المطلوبة من القمح.

وإما النشاط الصناعي فيتمثل فيما يلي:

حيث تقوم المؤسسة بعملية الطحن وإنتاج الفرينة والنخالة (غذاء الأغنام) وأما النشاط التجاري هو البيع بالجملة ونصف الجملة لمنتجات المؤسسة.

ب- أهدافها:

تسعى المؤسسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ونذكر منها ثلاثة اهداف:

- نشوء الحاجة إلى قيام مثل هذا المشروع الانتاجي وهذا نظرا لاستهلاك الكبير من طرف سكان المنطقة إلى مثل هذه المنتجات وهذا مما يستوجب إقامة مثل هذه المشاريع.
- تقريب مناطق انتاج الدقيق إلى المستهلكين.
- المساهمة في حل مشكلة تأخير تزويد المنطقة بالفرينة.

المبحث الثاني: واقع تقييم المخزونات لمؤسسة سوفيا للصناعات الغذائية¹

يعتبر المخزون من اهم العناصر المكونة لرأس مال المؤسسة حيث تعتمد في سير نشاطها بالدرجة الأولى على توفير المخزون خاصة من المواد الولية والمنتجات النصف مصنعة ليس بالكمية التي تحتاجها فحسب وإنما بالقدر الذي يحميها من أي تغير في المحيط ولأطول فترة ممكنة لذا تلجأ إلى تكوين احتياطات ضخمة توازي إمكانياتها المالية خاصة ما تعلق بالمواد الاستراتيجية.

المطلب الأول: طرق تقييم المخزونات في المؤسسة

تتمتع مؤسسة سوفيا للصناعات الغذائية طرق مثله في تقييم المخزونات خاصة بالنسبة للمواد الأولية المستوردة وبالأخص المواد الاستراتيجية بحيث وبعد إعداد الموازنة الشاملة التي تحددها المؤسسة يتم وضع عقود مع الموردين الأجانب لتوريد الكميات المخطط لها بعد ذلك تخزين الكميات داخل الوحدة وبالتالي فالوحدة هي التي تقوم بعملية تخزين والحفاظ على المخونات وحمايتها من التلف ومختلف الأخطار الأخرى.

ويعتبر تقييم وقياس المخزونات ذو اهمية بالغة في المؤسسة لسببين:

أ- لتأثير على نتيجة عند البيع وهذا يتطلب توزيع التكلفة بين فترات بيع، البضاعة لضمان سلامة ودقة عملية المقابلة.

ب- تقديم بيانات تساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية سواء الواردة منها أو الصادرة.

ولذلك نتيجة تقييم المخزون ستؤثر على النتائج التي تظهرها القوائم المالية (جدول النتائج والميزانية) كما تؤثر على مؤشرات التحليل المالي ومنه على اتخاذ القرارات ومن ثم يتعين مراعاة الدقة في إجراء عملية التقييم والتي تشمل خطوات ثلاثة التالية:

أ- تحديد كمية المخزون.

¹ - معلومات من طرف محاسبة المؤسسة

الفصل الثالث _____ دراسة حالة مطاحن سوفيا للصناعات الغذائية - الوادي

ب- اختيار السعر المناسب لإجراء التقييم.

ج- استخدام الكميات والسعار لتحديد قيمة عاصر المخزون.

وأما لمؤسسة سوفيا للصناعات الغذائية تطبيق طريقة التكلفة الوسطية المرجحة في تقييم المخرجات من المخازن وتستعمل هذه الطريقة منذ فترة من الزمن أي ثابتة في تطبيق هذه الطريقة مما يعني عدم وجود تلاعب في تقييم المخزونات.

بالإضافة فإن المؤسسة سوفيا للصناعات الغذائية تعتمد في عملية شراء المواد الولية من الديوان الوطني للحبوب الجافة(OAIC) بحيث تعد خطة سنوية بالنسبة للمادة المستوردة اما الطلب الفعلي لها فإنه يتم على تقدير الطلب في مدة قصيرة جدا عادة ما تكون من 20 سوما أو شهر بالإضافة إلى تكوين احتياطي أو ما يعرف بمخزون الأمان يكفي احتياج الشهر.

المطلب الثاني: قواعد تقييم المخزون خلال الدورة

1. قواعد تقييم المخزون:

القاعدة أن المؤسسة سوف تعترف بالمخزون طالما كانت هناك سيطرة عليه ويمكن قياس تكلفة اقتنائية بصدق وهناك احتمال أن تحقق المؤسسة منافع من هذا المخزون ويتوجب عليه أن تتضمن تكلفة المخزون بشكل عام، جميع التكاليف المنفعة حتى يصبح المخزون جاهز ومع للبيع وعليه احتساب تكلفة المخزون تتضمن ما يلي:

1-1- تكلفة الشراء.

عند بداية دورة المخزون فإن المشتريات تدخل لمخازن المؤسسة بتكلفة شرائها: تكلفة الشراء = ثمن الشراء + المصاريف الملحقة بالشراء.

1-1-1-1- ثمن الشراء:

هو سعر البيع الصافي من التخفيضات التجارية بمعنى ان كل التخفيضات التجارية لا تدخل في تشكيل تكلفة الشراء ما دام المشتري لا يتحملها ولا ينفعها.

1-1-2- مصاريف الشراء:

تلك المصروفات التي تسدها المؤسسة والضرورية لإيصال البضاعة إلى موقع المؤسسة إذ تتحمل المؤسسة هذه المصاريف حسب شروط البضاعة وتتضمن هذه المصروفات أنواع عديدة من النفقات وتتمثل في:

- مصاريف النقل والشحن.
- حقوق الجمركية.
- المصاريف المباشرة للشراء.

ويستثنى الرسم القيمة المضافة لأنه قابل للاسترجاع من كمصلحة الضرائب.

أ- مصاريف النقل والشحن:

هناك ثلاث احتمالات للاتفاق بين البائع والمشتري حول هذه المصاريف وهي:

• التسليم للبضاعة المشتراة محل البائع وفي هذه الحالة لا يتحمل البائع أية مصروفات عن نقل المشتريات لغاية محل المشتري وإنما العكس، أي المشتري وإنما العكس، أي المشتري هو الذي يتحمل تلك المصروفات وتسمى هذه المصروفات أيضا بمصروفات النقل الدخل.

• التسليم للبضاعة المشتراة في مكان بين محل والبائع ومحل المشتري ومنها لا يتحمل المشتري كل مصاريف نقل البضاعة المشتراة وإنما جزء منها وحسب المكان الذي يتم لاتفاق عليه ولا فرق في قيد هذه العملية عن السابقة.

الفصل الثالث _____ دراسة حالة مطاحن سوفيا للصناعات الغذائية - الوادي

• التسليم محل المشتري وبالتالي لا يدفع المشتري أية مبالغ ذلك فيكون نيابة عن البائع لك يكون حساب الدائنون مدين بالمبلغ في سجلات المشتري كما هو الحال في العربون.

ب- المصاريف الأخرى المباشرة:

قد تتحملها المؤسسة عند شراء البضاعة فتسمى باسمها كمصروفات عمولة وكلاء الشراء وذلك من خلال توسيط بعض المكاتب او السماسرة لإتمام بعض صفات الشراء وتحدد مبالغ العمولة حسب الاتفاق.

ومصاريف تفرغ البضاعة والتي تتمثل في اتصال البضاعة المشتراة إلى موقع المؤسسة (مخازن المؤسسة).

المطلب الثالث: الرقابة على المخزونات داخل المؤسسة

من أجل ضمان السير الحسن لأعمال التخزين وتفاذي التلاعب في مصالح المؤسسة والإضرار بها نتيجة تغليب المصلحة الخاصة على مصلحة المؤسسة أثناء أداء العمل تتبع العمل تتبع عدة إجراءات رقابية وتخص الجوانب التالي:

الفصل بين المسؤوليات: تعمل الإدارة في مؤسسة سوفيا على تحديد دقة واجبات ومهام كل عامل في المؤسسة كما ينطبق المر كذلك على مصلحة تقييم المخزون حيث نجد المسؤول عن الاحتفاظ بالمخزون يختلف عن من يتابع ويضبط حركة المخزون كما ان من يقوم بإعداد طلبيات الشراء يختلف عن من يقوم باستلام وهذا الأخير يختلف عن من يقوم بجرد المخزون كما ان إدارة المؤسسة تحدد بدقة وتشمل الرقابة على المخزون الحالات التالية:

- الرقابة على عناصر الانتاج مثل المواد الأولية، وغيرها من المواد التي تدخل في انتاج السلع.
- الرقابة على المواد المساعدة للإنتاج.
- الرقابة على السلع التامة الصنع.

الفصل الثالث _____ دراسة حالة مطاحن سوفيا للصناعات الغذائية - الوادي

- الرقابة على كفاءات وظيفية التخزين وما يتعلق بها من أعمال.

وبصفة عامة يمكن القول أن مجال عملية الرقابة على المخزون يشمل مراقبة كل الأصناف التي يحتويها المخزون، إضافة إلى مراقبة وظيفية التخزين وهذا ليس بهدف تشخيص حجم الانحرافات فقطن تتعداه إلى معرفة تلك الانحرافات ومعالجتها لضمان عدم تكرارها.

الفصل الثالث _____ دراسة حالة مطاحن سوفيا للصناعات الغذائية - الوادي

المبحث الثالث: المعالجة التقييمية للمخزونات في المؤسسة

المطلب الأول: طرق تقييم الخزون وانظمة الجرد

سنتطرق في هذا المطلب إلى الطريق المختار في تقييم المخزون في المؤسسة بالإضافة إلى عملية الجرد للمخزونات ثم معالجة الفروقات التي تطرحها هذه الخيرة والتسوية المحاسبة لها.

تقييم المخزونات في المؤسسة ينقسم إلى قسمين: تقييم المدخلات وتقييم المخرجات.

أ- **تقييم المدخلات:** يتم تقييم الموارد واللوازم الواردة بتكلفة الشراء أي سعر الشراء + م الشراء المتعلقة بالنقل والتأمينات وبعض المصاريف الأخرى.

مثال: أقامت مطاحن سوفيا باقتناء يوم 2013/01/19 وكانت تكلفة الشراء كالاتي:

سعر الشراء HT 15820000 خارج الرسم.

مصاريف النقل منصوص عليها في العقد مع المورد هو الذي يتحمل مصاريف النقل.

مصاريف التأمينات 20000.00 دج.

مصاريف أخرى: 2567.59 دج.

ومنه تكلفة الشراء كانت 1582467.59 دج.

أي تكلفة الشراء بـ $15820000.00 + 20000.00 + 2567.59 = 1582467.59$ دج

• عندما تستقبل إدارة المخازن المواد تحرر وصل استلام عن الكمية التي وصلت وسعرها، فتكلفة الشراء النهائية التي قمنا بحسابها التي تكون على وصل الاستلام. "

"Bon De réception

الفصل الثالث _____ دراسة حالة مطاحن سوفيا للصناعات الغذائية - الوادي

ب- **تقييم المخرجات:** يتم تقييم المخرجات في المؤسسات بالاعتماد على طرق محاسبية نظر للعوائق التالية:

1. **المشتريات:** تتم بسعر واحد: نظر للتقلبات التي تعرفها أسعار المواد الاستهلاكية في الأونة الأخيرة وخاصة مادة القمح اللين أصبحت المشتريات تدخل بأسعار مختلفة رقم قرب التموين، باستثناء مادة القمح اللين التي لديه سعر ثابت على مدار السنة والسبب في ذلك هو السياسة المتخذة من الدولة في دعم مادة القمح اللين.

2. **أوقات التموين:** نحن نعلم أن المؤسسة، تقوم بعدة عمليات تموين خلال السنة وهذا ما يجعل ثبوت الأسعار يحتم على المؤسسة شراء المواد بأسعار ثابتة وهذا لا يمثل إشكال في تقييم المخزونات.

نظرا لثبات أسعار هذه المادة لا توجد صعوبة في تقييم مخرجات هذه المادة.

المطلب الثاني: طريقة التكلفة وسطية المرجحة لتقييم داخل المؤسسة

تفضل المؤسسة تقييم إخراج المواد (فرينة ونخالة) بطريقة التكلفة الوسيطة المرجحة لأنها الأقرب إلى تخفيض تأثير التغيرات في السعار وبالتالي محصل على سعر تكلفة يكون مشترك بين الإدخالات المختلفة.

مثال: قامت المؤسسة في 2013/06/02 بشراء 15 طن من القمح اللين بسعر 20 دج للكلغ مع العلم ان المخزون المتبقي في المؤسسة 5 قنطار بتكلفة 20 دج للغم حيث قامت المؤسسة بإخراج 750 كلغ الإنتاج لكي تتعرف المؤسسة على الإخراج تقوم بالعملية التالية:

$$20 \text{ دج} = \frac{(20 \times 500) + (1500 \times 20)}{2000}$$

النتيجة المحصلة هي سعر الوحدة (كلغ) وبالتالي يجب ضربها في كمية الإخراج للحصول على السعر الإجمالي أي: 750 كلغ × 20 دج = 15000 دج.

يتم إخراج المنتجات النهائية بالتكلفة الوسيطة المرجحة للإنتاج أي نفس الطريقة الذكر أي: يتم إخراج الفضلات بالسعر المحتمل لبيعها.

خلاصة

إن عملية تقييم المخزونات تساهم في رفع رقم اعمال المؤسسة وحتى تتمكن المؤسسة من تقييم مخزونها تقييما حسن وفعال وذلك لتحقيق اهدافها ومواصلة نشاطها.

جعل المؤسسة تهتم وتخصص لها جانبا اوسع وذلك بالاعتماد على اختيار السياسة المثلة، إذا أن السياسات التخزينية إنما ترسم على ضوء الاحتياطات المناسبة من المواد، وهي مرتبطة بعملية التخطيط واتخاذ القرارات وكذا عملية الرقابة على المخزونات إذا انها أمر مهم جدا في مواصلة المؤسسة نشاطها، وهي تلك الوسيلة التي تتبعها إدارة المخازن لتوفير الكميات المناسبة في الأوقات المناسبة، بالإضافة إلى قواعد تقييم بحيث يمثل طرق لترتيب المخزون وفقا لطبيعتها وخصائصها المميزة.

خاتمة

نظرا لوضع الذي تعيشه الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة استوجب علينا تطرق إلى موضوع طرق تقييم المخزون في المؤسسة الاقتصادية الذي يخص كل مؤسسة وكل من يدخل عالم الأعمال إلا أنه هذا الأمر يتطلب قرارات حاسمة حيث أي خطأ في اتخاذها يؤدي إلى حتمية الإفلاس والزوال، وبالتالي لتفادي ذلك استوجب على المؤسسات الاقتصادية فهم طرق تقييم مخزونها فهما جيدا مبنية على أين علمية لضمان الربح والاستمرار.

لكي تكون مصلحة التخزين ناجحة في عملها رأينا أهمية إثارة هذا العمل بالإطار العلمي الصحيح الذي يتطلب الإحاطة بجميع الجوانب الخاصة بموضوع التخزين.

اختبار الفرضيات

1. جاء في الفصل الثاني أن المؤسسة تتبع مجموعة من النماذج لتسير مخزوناتها تستجيب لطبيعة نشاطها واحتياجاتها المتمثل في نموذج الكمية الاقتصادية والتي يتم فيها توريد الكمية المتفق على شرائها فإن ميل خط تناقص المخزون يتوقف على معدل الاستخدام ومن المفترض أنه في نهاية الفترة يتم نفاذ المخزون ويبدأ الطلبية الثانية في الوصول وهكذا تتم عملية التوريد وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .
2. إن عملية مراقبة التخزين وتحديد الأصناف المخزون الواجب الاحتفاظ بها وتحديد الكمية المناسبة بالاحتفاظ بها في المخزون وتنظيم عمليات استهلاك في المخازن وتفادي مشكلة نفاذ المخزون وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .
3. تعتبر عملية تقييم المخزون أساسا فشل أو نجاح المؤسسة لتعدد عناصر المخزون من حيث الكمية والسعر، حيث تؤثر قيمة المخزون السلعي في تحديد قيمة أرباح المؤسسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .
4. تأثير استعمال نماذج وطرق تقييم المخزونات على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية هو من خلال دراسة وعرض حالة تطبيقية وتستعمل المؤسسة في تقييم مخزوناتها على طريقة تكلفة الوسطية المرجحة حيث لها آثار على الأداء المالي للمؤسسة وتحسب

في آخر الفترة بعد الاطلاع على مجموع الإدخالات الحقيقية التي تتم في المؤسسة وهي التي تساهم في رفع من أرباح المؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة وما جاء به في الفصل الثالث.

ومن ثم استطلعنا إلى استخلاصنا مجموعة من النتائج.

النتائج :

تعتبر وظيفة التخزين من اهم وظائف المؤسسة الانتاجية نظرا لأهمية الدور الذي تقوم به.

1. وجود طرق مختلفة التي لها دور فعال في تقليص التكاليف.
 2. أهمية المخزون تدفع المؤسسة إلى القيام بعملية الجرد لمعرفة القيمة الحقيقية للمخزون.
 3. اهتمام أصحاب المؤسسات بقيمة الأرباح بغض النظر عن إتباع الطرق السليمة إلى نتائج حقيقية للربح.
 4. يتم تقييم المخرجات في المؤسسة وفق التكلفة الوسطية المرجحة.
 5. أظهرت النتائج أن طريقة الوسطية المرجحة تعطي صورة أقرب إلى الحقيقية عن قيمة المخزون.
- وبناء على النتائج التي أسفرت عليها الدراسة نحاول إعطاء بعض التوصيات والاقتراحات.

أ- التوصيات:

5. ضرورة استغلال جميع الكفاءات المتاحة داخل المؤسسة لتحقيق أهداف مسطرة.
6. الاهتمام بتنمية الكفاءات التي تعتمد عليها المؤسسة في عملية تسيير المخزونات.
7. مسايرة الطرق العلمية المستحدثة في عملية تقييم المخزونات.
8. الدراسات المقترحة مستقبلا
9. دراسة حول العوامل المؤثرة في اختيار طرق تقييم المخزون في المؤسسة.

10. التعمق في نماذج وطرق تقييمية في المخزونات.

ب- الاقتراحات:

1. الفصل بين المصالح وإبراز أهمية مصلحة التخزين.
2. فتح باب للكفاءات والمهارات التي تساعد المؤسسة في تطوير طرق تقييم مخزوناتها.
3. البحث في توسيع المشروع من خلال العلاقة بين التوزيع و الانتاج وضرورة
4. التخصص للجانب الاكثر مردودية وتطوير الابحاث في هذا المجال.

أفاق البحث:

لدراسة أفاق مستقبلية نتناول المحور التالي:

إن إدخال عملية الرقمية في المؤسسات له أثر فعال، هل يمكن استخدامه في المؤسسة محل دراسة؟

قائمة المراجع

الكتب:

- 1- أحمد طرطار "تقنية المحاسبة العامة فب المؤسسة-ط2 ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية- بن عكنون- الجزائر، 2002"
- 2- إيدونس- هندرياتس، ترجمة خليفة أبو زيد، النظرية المحاسبية جامعة الإسكندرية، مصر طبعة 2008.
- 3- بسمان فيصل محجوب، عقيلة مصطفى الأتروشي، غسان قاسم داود، نظم التخطيط والرقابة على الانتاج والعمليات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.
- 4- بشير عباس العلاق، محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة المخازن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006.
- 5- حسام الدين مصطفى الخداش وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن.
- 6- حمد راشد الغدير، إدارة الشراء والتخزين، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2010.
- 7- حمد راشد الغدير، تكنولوجيا إدارة الشراء والتخزين، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2010.
- 8- رامي حكمت فؤاد الحديثي، فائز غازي عبد اللطيف البياتي، الإدارة الصناعية اليابانية في نظام الانتاج الآلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، الطبعة الأولى، 2002.
- 9- رضوان حلوة حنان ونزار، فليح الببلاوي، مبادئ المحاسبة المالية إثراء للنشر والتوزيع عمان الطبعة الأولى، 2009.
- 10- سليمان خالد عبيدات، مصطفى نجيب شاوش: إدارة الشراء وتخزين، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2008-2010.
- 11- سليمان خالد عبيدات، مصطفى نجيب شاوش: إدارة المواد الشراء والتخزين، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2008.

- 12- السيد عليوة، تنمية مهارات مراقبة وتحليل المخزون، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة مصر:2001.
- 13- صلاح الشتواني، الأصول العلمية للشراء والتخزين، جامعة الإسكندرية، 2004.
- 14- ضرار العتيبي د. ابراهيم أبو سعده والدكتور على زهران، المشروعات الصناعية إدارة، البازوبي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
- 15- عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى سنة 2011.
- 16- عبد العزيز جميل مخيمر، إدارة المشتريات والمخزون، النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، 1997.
- 17- عبد الغفار حنفي، إدارة المشتريات المخازن، دار الجامعة الجديدة، للنشر، الاسكندرية 2002.
- 18- عبد الكريم بن عراب، تسيير المنشأة، مطبعة جامعة منتوري قسنطينة، 2003-2004.
- 19- عبد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، دار الجامعية الاسكندرية، 2003.
- 20- عمر صخري، اقتصاد مؤسسة، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون- الجزائر، 2003.
- 21- عمورة جمال، المعالجة المحاسبية للمخزونات ووظيفة تقييمها، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية والتجارية تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.
- 22- فرحات غول، الوجيز في اقتصاد مؤسسة، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.
- 23- كامل محمد المغربي، الإدارة أصالة مبادئ ووظائف المنشأة مع حادثة وتحديات القرن 21، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، المملكة الأردنية، عمان، 2007-1428.
- 24- محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، عمان دار وائل للنشر، 2008.

- 25- محمد توفيق ماضي، إدارة وضبط المخزون، دار الجامعية للنشر 1998.
- 26- محمد حسان، إدارة الإمداد والتوزيع، دار النشر دار الجامعة.
- 27- محمد نواصر، نور الدين طيبي "مبادئ المحاسبة" ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون-الجزائر.
- 28- مغدي حسن زويلف، علي سليم العللونة، إدارة الشراء والتخزين، دار النشر، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 1418هـ-1998م.
- 29- منى محمد إبراهيم البطل، إدارة الإنتاج والعمليات، الطبعة الأولى، 2001.
- 30- هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية طبعة ثانية سنة 2011
- المذكرات**
- 31- فوزي فيصل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان دراسة للتكاليف في مؤسسة اقتصادية لاكتساب ميزة تنافسية، س/هـ 2006-2007.
- 32- سعيدة حركات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر موجبات تكيف وآليات التأهيل مفتاح التنافسية" سنة 2006-2007.
- المواقع الالكترونية**
- 33- الموقع الالكتروني: <http://communication Akbar montada.com>
- 34- الموقع الالكتروني: <http://www.sidi amer.com>
- 35- لموقع الالكتروني: <http://shrsc.com>
- 36- الموقع الالكتروني: <http://etudianty.net>
- 37- الموقع الالكتروني: <http://www.brdiscussion.com>
- 38- الموقع الالكتروني: <http://ar.wikipedia.org>
- 39- الموقع الالكتروني: rcwebluedid.net/rc4/01
- 40- الموقع الالكتروني: www.bonkofrabestine.com

المراجع الأجنبية:

41-RUROLE BERENNE MANN- SABINE SEPAPI-ECONOMIE
D'ENTREPRISE Dunod, PARIS 2001.

42-JEAN-LONGATTE-JAQUES MULLER-ECONOMIE D'ENTREPRISE
Dunod, PARIS 2004.

الفهرس

الصفحة	العنوان
	شكر و عرفان
	إهداءات
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - د	مقدمة عامة
الفصل التمهيدي: مدخل إلى المؤسسة	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: ماهية المؤسسة
07	المطلب الأول: مفهوم المؤسسة وخصائصها
13	المطلب الثاني: أصنافها
18	المبحث الثاني: سيرورة المؤسسة
18	المطلب الأول: الأهداف الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية ووظائفها
23	المطلب الثاني: اهمية وظيفة التخزين وعلاقتها بالوظائف الأخرى
26	خلاصة الفصل
الفصل الأول: المخزونات ووظيفة التخزين	
28	المبحث الأول: ماهية المخزون
28	المطلب الأول: مفهوم المخزون
29	المطلب الثاني: أسباب الاحتفاظ بالمخزون
31	المطلب الثالث: أنواع المخزون واهميته
34	المطلب الرابع: مستويات المخزون
36	المبحث الثاني: وظيفة التخزين

36	المطلب الأول: مفهوم وظيفة التخزين
37	المطلب الثاني: اهداف وظيفه التخزين
39	المطلب الثالث: إجراءات التخزين
42	المطلب الرابع: مسؤولية وظيفه التخزين
45	المبحث الثالث: تنظيم المخازن
45	المطلب الأول: مفهوم المخازن
45	المطلب الثاني: أنواع المخازن
46	المطلب الثالث: أهمية المخازن
47	المطلب الرابع: مسؤولية وظيفه التخزين
49	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: المخزون وطرق تقييمه له	
51	المبحث الأول: تخطيط ومراقبة المخزون
51	المطلب الأول: تخطيط المخزون
51	المطلب الثاني: أهمية وفوائد تخطيط المخزون
52	المطلب الثالث: الرقابة على المخزون
53	المطلب الرابع: أهمية ومسؤولية الرقابة على المخزون
55	المبحث الثاني: نماذج عامة المخزون
55	المطلب الأول: نموذج الكمية الاقتصادية
57	المطلب الثاني: نظام تخطيط الاحتياجات من المواد (MRP)
59	المطلب الثالث: نظام الإنتاج الآتي (JIT)
62	المبحث الثالث: أهم تكاليف المخزون وطرق تقييمه
62	المطلب الأول: التكاليف المتعلقة بالمخزون
64	المطلب الثاني: طرق تقييم تكاليف المخزون
69	المطلب الثالث: طرق جرد وتقييم المخزون في نهاية الدورة

71	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: الفصل التطبيقي
73	المبحث الأول: تقديم عام لمطاحن سوفيا للصناعات الغذائية
73	المطلب الأول: لمحة عن نشأة المؤسسة
75	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
77	المطلب الثالث: اهداف المؤسسة ونشاطها
78	المبحث الثاني: أهمية واقع تقييم المخزونات لمؤسسة
78	المطلب الأول: طرق تقييم المخزونات لمؤسسة
79	المطلب الثاني: قواعد تقييم المخزون في نهاية الدورة
81	المطلب الثالث: الرقابة على المخزون داخل المؤسسة
83	المطلب الأول: طرق تقييم المخزون وأنظمة الجرد
84	المطلب الثاني: طريقة التكلفة وسطية المرجحة لتقييم داخل المؤسسة
85	خلاصة الفصل
87	الخاتمة
91	قائمة المراجع